

# حزب الحركة القومية

## نحو انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018

مصطفى التون أوغلو \*

ملخص: تحاول هذه الدراسة تقييم وضع حزب الحركة القومية بخطوطه العامة، مُتخذة من انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 أساساً. فالخواص الأساسية التي توارثها حزب الحركة القومية من ماضيه إلى الوقت الحالي تُسهّل علينا كثيراً فهم وضعه في انتخابات 24 يونيو/ حزيران. يُعدّ حزب الحركة القومية بقاء الدولة والشعب فوق كل شيء، ومن هنا تُتمثل محاولة 15 يوليو/ تموز 2016 الانقلابية في نظره اعتداءً كبيراً على هذه المقدّسات. ويرى حزب الحركة القومية أنّ حزب العمال الكردستاني لا يزال يشكّل التهديد الكبير الآخر، وكان التّحرُّك المشترك بين حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتّنمية قبيل انتخابات 24 يونيو/ حزيران بلا شكّ لمصلحة الحزبين، واستطاع حزب الحركة القومية أن يحافظ على تأثيره في الحياة السّياسية التركية على نطاقٍ واسعٍ.

\* جامعة  
الأناضول، تركيا

## MHP Towards June 24th Elections

MUSTAFA ALTUNOĞLU\*

**ABSTRACT** This study aims at evaluating the status of MHP in general before and after June 24th Elections. The fundamental characteristics of MHP make it easier to comprehend the position that MHP took during the election process. For MHP, what happened on July 15th posed a great threat to its main sacred notions. The reaction AK Party showed against these threats is appreciated by MHP, which is the reason behind MHP acting as an ally of AK Party and BBP in Jun 24th Elections. This study discusses the main advantages and disadvantages of MHP experience during the June 24th election process.

\* Anadolu  
University,  
Turkey

رؤية تركية

2018 - (7/3)  
123 - 95

## المدخل:

ذهب النّاحيون في تركيا إلى صناديق الاقتراع يوم الأحد 24 يونيو/ حزيران 2018، فكان التصويت في ذلك اليوم استكمالاً للمرحلة الأخيرة من أجل تفعيل العمل بنظام الحكومة الجديد، ومع انتهاء سباق الانتخابات الذي استمرّ عدّة أيام تبيّنت الجهة التي ستسلم إدارة البلاد، وحصل رجب طيّب أردوغان على حقّ الجلوس على سدة الحكم في نظام الحكومة الجديد، وظهرت الأحزاب السّياسيّة التي اكتسبت حقّ التّمثيل في البرلمان، وعدد المقاعد التي ستشغلها. واستطاع حزب العدالة والتّنمية أن يحافظ على نفوذه المستمرّ منذ عام 2002.

كلّ انتخاب مهمّ في تركيا؛ لأنّه يُشكّل قضيةً مصيريّةً ومسألة حياة ومات، فالأهميّة التي تُعطى للانتخابات في تركيا تشير إلى قوّة السّياسة البانية، بعبارة أخرى، القيمة المعطاة للانتخابات إنّما هي انعكاسٌ ملموسٌ للدّور المحدّد الذي يؤديه العمل السّياسيّ والمؤسّسات السّياسيّة في العلاقة القائمة بين السّياسة والاقتصاد والمجتمع. فيتوسّع مجال السّياسة كثيرًا في أثناء التّنافس والتّفاوض في فترة الانتخابات، واعتبار الانتخابات مسألة حياة أو مات أمر له علاقةٌ بتجليّ وظهور بعض الأمراض التي تسلّلت إلى أعماق الثّقافة السّياسيّة التركيّة في كلّ مرحلة انتخابيّة. أحيانًا وربّما غالبًا نرى المتنافسين يتوسّلون بطرق بعيدة عن المعايير الكونيّة التّقليديّة للسّياسة الديمقراطيّة، ومن هذه الطّرق العنفُ بُعيّة التّأثير في نتائج الانتخابات. يمكننا أن نتذكر هنا الانتخابيّين العامّين اللّذين أُجريا عام 2015، فقد أسفرت عمليّات العنف عن مقتل مئات الأشخاص في مناطق عديدة في تركيا، كما أنّ لجوء أحد المتنافسين أو بعضهم إلى القضاء لمنع منافسيه من خوض الانتخابات أمرٌ آخرٌ يصادفه العمل السّياسيّ في تركيا، وكذلك التّوسّل إلى إغلاق الأحزاب السّياسيّة والحيلولة دون التّرشح للانتخابات ومنعها من ممارسة العمل السّياسيّ - أمورٌ تحدّث كثيرًا، وتحدّث تآكلًا في معايير الديمقراطيّة. ولا ننسى انتهاك الحياة الشّخصيّة لبعض اللاّعيين السّياسيين وخصوصيّاتهم في سبيل تقليل نفوذهم، كما حصل في فضائح التّسجيلات على سبيل المثال، وفي هذا الصّدّد يمكننا أن نتذكر مقاطع التّسجيلات التي تنتهك خصوصيّات دنيز بايكال أوّلًا، ثمّ بعض النّواب من حزب الحركة القوميّة والدّور الذي أدّته هذه التّسجيلات في تنظيم الحياة السّياسيّة في تركيا، ويأتي هذا كله في سياق توضيق المجال السّياسيّ، وإحداث الوصاية على السّياسة عبر التّدخل الخارجيّ، والتلاعب بقرار النّاحيين عبر الهندسة السّياسيّة.

إنّ انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 لها أهمّيّتها وسياقها الخاصّ بها، فنظام الحكومة الجديد دخل حيّز التّنفيد بعد هذه الانتخابات، وكرسيّ رئاسة نظام حكومة رئاسة الجمهوريّة يعني بالنّسبة للاّعيين المتنافسين منصبًا قويًا ومُغريًا جدًّا. وحين حقّق رجب طيّب أردوغان فوزًا ساحقًا في هذه الانتخابات حصل على فرصة كبيرة لبناء رؤية تركيا التي تستمدّ غذاءها من عالم المعنى الذي يعيش في داخله. لقد أعدنا هذا المقال لدراسة موقع حزب الحركة القوميّة في هذا السّياق العامّ، وسنسلط الصّوء أوّلًا على مكانة حزب الحركة القوميّة في الحياة



السِّيَاسِيَّة منذ عام 1969 تاريخياً ونظرياً، ثمَّ نتطَرَّق بإيجاز إلى أدائه في الانتخابات السَّابِقة، ثمَّ نتناول كذلك العلاقة بين حزب العدالة والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة، وأخيراً نتناول الحملات الانتخابيَّة التي قام بها حزب الحركة القوميَّة من أجل انتخابات 24 يونيو/ حزيران، ومرشَّحيه، وأدائه.

### لمحةً تاريخيَّةً مختصرةً عن حزب الحركة القوميَّة:

حزب الحركة القوميَّة حزبٌ يمتدُّ تاريخه إلى نصف قرنٍ من الزَّمن على وجه التَّقريب، وسيحتفل في العام المقبل بمرور خمسين عاماً على تأسيسه، فهو يحافظ على وجوده في الحياة السِّيَاسِيَّة التركيَّة منذ 9 فبراير/ شباط 1969،<sup>1</sup> ولا نكون مخطئين إن قلنا إنَّه كان يُعرَف باسم "حزب توركش" إلى حين وفاة مؤسِّسه ألب أرسلان توركش عام 1997، ولا يزال ظلُّ توركش يُخيِّم بكلِّ ثقله على حزب الحركة القوميَّة.

سُمع اسم توركش أوَّل مرَّة في "دعوى التركيَّة والطُّورانيَّة"<sup>2</sup> بتاريخ 1944، كان توركش آنذاك ضابطاً في الجيش، وملازماً يافعاً، وأخذ أتباع الحركة التركيَّة مكانهم بين المواطنين المقبولين في الدَّولة حتَّى عام 1944، لكنَّهم باتوا محط الكراهية في الظروف الخاصَّة بالحرب العالميَّة الثَّانية، وتعرَّضوا للملاحقة بسبب نشاطهم. وبعد تحقيقات طويلة بدأت محاكمات الدَّعوى التركيَّة والطُّورانيَّة في 7 سبتمبر/ أيلول 1944، في هذه الدَّعوى تمَّت محاكمة 23 مُتَّهَمًا، في مقدِّمتهم زكي وليدي طوغان، ورخاء أوغوز تركان، ونهال أُدسيز، وحسين نامق أوركون، وأورخان شائق غوك ياي، وفتحي توت أوغلو، وحكمت طانيو، وألب أرسلان توركش. وانتهت الدَّعوى في 29 مارس/ آذار 1945 بإنزال عقوبات متعدِّدة على 10 أشخاص، وحُكِم على ألب أرسلان توركش بالسَّجن لمُدَّة 9 أشهرٍ و10 أيَّامٍ<sup>3</sup>.

حزب الحركة القوميّة حزبٌ يمتدُّ تاريخه إلى نصف قرنٍ من الزمن على وجه التقريب وسيحتفل في العام المقبل بمرور خمسين عاماً على تأسيسه فهو يحافظ على وجوده في الحياة السياسيّة التركيّة منذ 9 فبراير/شباط 1969

وظهر اسم توركش للمرة الثانية وبشكل صاّح في 27 أبريل/ نيسان 1960، إذ أسندَ لتوركش مهمّة قراءة البيان الذي نُشرَ عبر الإذاعة باسم الضباط الشبان الانقلابيين مفاده أنّ القوّات المسلّحة التركيّة أحكمت سيطرتها على زمام الأمور في البلاد، وتبوّأ توركش مكانه بين الأسماء البارزة في الطغمة التي نفذت الانقلاب، أي بين أبرز الأسماء في مجلس الاتحاد القوميّ (MBK)، وكان من الذين يرون أنّ تبقى القوّات المسلّحة التركيّة تسيطر على إدارة البلاد لمدة طويلة، وتقوم بالإصلاحات، بالمقابل كانت هناك مجموعة ترى القيام بالتّرتيبات القانونيّة، ونقل الإدارة سريعاً إلى المدنيّين، وانتهى هذا الصّراع بتصفيّة المجموعة المكوّنة من 14 شخصاً، بينهم توركش (وفاضل وأق كويونلو، ورفعت بايكال، وأحمد أر، وأورخان أركانلي، ونعمان أسين، وأورخان كابي باي، ومصطفى قبلان، ومظفر قران، ومنير كوسه أوغلو، ومظفر أوزداغ، وعرفان صولمزلر، وشفيق صويو يوجه، ودوندار طشر)، وعاش توركش في منفاه في الهند قرابة 25 شهراً، وأسّس توركش مع رفاقه بعد عودته من المنفى جمعيّة السعادة والارتقاء التركيّة، وأراد البقاء ناشطاً في السياسة، فاتّصل أولاً بحزب العدالة، فلم يحصل على النتيجة المنشودة، ثمّ انضمّ إلى حزب الشعب القروي الجمهوريّ (CKMP) في 31 مارس/ آذار 1965. وانضمّ معه كل من رفعت بايكال ونعمان أسين وأحمد أر ومظفر أوزداغ<sup>4</sup>.

في أعقاب انضمام توركش ورفاقه إلى حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ بدأت تتشكّل منظمة شبابيّة جديدة، سرعان ما اكتسبت نشاطاً تحت مسمى "الشبان الوطنيون" والمعروفة باسم "القادة"، واتّسمت هذه الفترة بتحريك الشباب ضدّ "الشيوعيّة"، فأُسست "جمعيّة مكافحة الشيوعيّة" للتّخلص من التّهديد الشيوعيّ والاتحاد السوفييتي، ثمّ ما لبث أن ازداد نشاطها، وكان حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ في موقع سياسيّ مشابه بقيادة توركش. في تلك الفترة رأى حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ وتوركش أنّ الدولة والشعب تحت تهديد الشيوعيّة، وأنّه لا بدّ من التّخلص من هذا التّهديد، فغيّر حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ الذي برز بنشاطه للتّخلص من الشيوعيّة اسمه ليكون حزب الحركة القوميّة في 6 فبراير/ شباط 1969 في مؤتمره في أضنة، وبقي توركش يمثّل في الحزب شخصيّة غير قابلة للجدل حتّى وفاته في عام 1997، وكان يرمزُ بهويّته القياديّة الكارزمية إلى السّلطة الأقوي في مثلث القائد والتشكيلات والمبادئ. وترك حزب الحركة القوميّة بقيادة توركش بصمة لا تمحى؛ لأنّه أخذ مكانه في الصّراع بين الأحزاب اليمينيّة واليساريّة وحكومات الجبهة القوميّة التي كان جزءاً منها عام 1970، بالمقابل أخذ حزب الحركة القوميّة وقتاً طويلاً حتى يستعيد قواه بعد أن أوقف نشاطه وحُظر قائده من ممارسة السياسة في أعقاب 12 سبتمبر/ أيلول 1980؛ لأنّ قسماً كبيراً من كوادره كان مسجوناً أو منضماً إلى حزب الوطن الأمّ بقيادة تورغوت أوزال،

ولهذا السبب يُشكّل عام 1991 مُنْعَطَفاً مِهْماً في حياة حزب الحركة القومية، فقد استطاعت كوادر حزب الحركة القومية أن تحصل مرّةً أخرى على فرصة التمثيل تحت سقف البرلمان بعد 12 سبتمبر/أيلول 1980، وهذا التطُّور انطلقت رحلة حزب الحركة القومية نحو المركز، وأصبح توركش رجل الدولة المخضرم وصاحب المسؤولية؛ نظراً لتقدّم سنّه، ولا سيّما قبيل انتخابات 1995، وكان يريد أن يجعل حزب الحركة القومية حزباً يمينياً مركزياً، وعلى هذا الدّرب الذي فتحه توركش سار دولت بهجلي بعد أن ترأس حزب الحركة القومية عام 1997، وعمل على تسريع عملية تحوّل حزبه إلى حزب يمينيٍّ مركزيٍّ أكثر اعتدالاً، وحمله إلى موقع أيديولوجيٍّ أقرب إلى المركز.

مضى عشرون عاماً على وفاة توركش عام 1997، ويبدو أن دولت بهجلي استطاع أن يجعل له مكاناً بين الشخصيات المهمّة والمخضّرة في الحياة السياسيّة بصفته زعيم حزب الحركة القومية، واستطاع حزب الحركة القومية في عهد دولت بهجلي أن يحصل على معدّلات الأصوات التي لم يحصل عليها في عهد توركش، ونجح في الإلقاء بثقله في كل انتخاب، وإن لم يستطع دخول البرلمان عام 2002. بالمقابل لا يمكننا القول بأن نتائج الانتخابات لم تسعد أعضاء حزب الحركة القومية والشخصيات البارزة فيه؛ لهذا السبب حصل أحياناً تنافسٌ شديدٌ داخل حزب الحركة القومية من أجل القيادة، فحاول أولاً أوميت أوزداغ أن يكون زعيم الحزب عام 2005، لكنّه لم يُسمح له بالتنافس أمام بهجلي، وطُرد من الحزب، ولم يستطع أوزداغ العودة مرّةً أخرى إلى حزب الحركة القومية إلا في عام 2010، وبعد سبعة أعوام من هذه المحاولة أعلن كوراي آيدن هذه المرّة ترشّحه لزعامة الحزب، ولم يستطع هو الآخر أن يحصل على نتيجةٍ إيجابيّةٍ في الاجتماع الاستثنائيّ العاشر للجمعية العامّة الكبيرة في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، فقد حصل على 441 صوتاً أمام بهجلي الذي حصل على 725 صوتاً من أصل 1214 صوتاً. وأخيراً أخفقت محاولات المعارضة بقيادة ميرال أفشتر من أجل الصّراع على السّلطة داخل الحزب، ومعلومٌ أنّ سنان أوغان وكوراي آيدن وأوميت أوزداغ دعموا ميرال أفشتر عندما دعت إلى اجتماع الجمعية العامّة الاستثنائيّ في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، فيما بعد أعلنت أسماء الأشخاص التسعة، ومن بينهم الأشخاص المذكورون- ترشّحهم لزعامة حزب الحركة القومية، وتدخلت أجهزة القضاء في العملية المتعلقة بحملات كل من دولت بهجلي والمعارضة، وفي نهاية المطاف أدّى هذا التنافس المتوتر إلى تمكين دولت بهجلي، وانفصال بعض المعارضين عن حزب الحركة القومية<sup>6</sup>، وهذا الانفصال انقسم حزب الحركة القومية داخلياً للمرّة الثالثة، علماً أن الانقسام الأوّل حصل بُعيد الانتخابات العامّة 1991، حيث انفصلت مجموعة بقيادة محسن يازجي أوغلو عن حزب الحركة القومية عام 1992، وأسّسوا حزب الاتحاد الكبير (BBP) في 29 يناير/كانون الثاني 1993. والانفصال الثاني عن حزب الحركة القومية حصل باستقالة مجموعة بقيادة تورغوت توركش بُعيد السباق على زعامة الحزب، فقد حصلت التوتّرات العنيفة أحياناً بين المواليين لدولت بهجلي وتورغوت توركش في سباق الزعامة بعد وفاة ألب أرسلان عام 1997، وانتهى السباق بفوز دولت

بهجلى، فأسس تورغوت توركش حزب تركيا المشركة (ATP) بعد أن ضاقت عليه السبل لممارسة السياسة في حزب الحركة القوميّة، ولا يمكن القول: إنَّ الانقسامين الأوّلين؛ أي تأسيس حزب الاتحاد الكبير وحزب تركيا المشركة- زعزعت قوّة حزب الحركة القوميّة، ولا يمكننا أن نجزم من الآن النتيجة التي ستمتخّض عن الانشقاق الأخير، أي تأسيس الحزب الجيد (İP) وخوضه الحياة السياسيّة.

### عالم المعنى الخاص بحزب الحركة القوميّة

يتبوأ مفهوم "الدولة" و"الوطن"، و"البلد"، و"الشعب"، مكانة أولويّة في أيديولوجيّة حزب الحركة القوميّة، وخريطة خطاباته، فقد قال زعيم حزب الحركة القوميّة مرارًا وتكرارًا: "من كان عدوًّا للدولة فهو عدوُّ حزب الحركة القوميّة". وعندما قال بهجلى: "أولاً بلدي وشعبي، ثمّ حزبي وأنا"، فإنّه ربّ أولويّات حزب الحركة القوميّة بشكل هرمي. إنّ ظهور مفاهيم كالدولة والبلد والوطن والشعب، التي يجعلها حزب الحركة القوميّة أولويّة في تاريخنا السياسيّ- ذو صلة وثيقة بما جرى في الأعوام الأخيرة من الدولة العثمانيّة، أضف إلى ذلك أنّ ولادة الحساسيّة القوميّة التي يمثلها حزب الحركة القوميّة هو قبل كل شيء نتاج همّ البقاء؛ نتيجة المآسي التي حدثت في الأيام الأخيرة للدولة العثمانيّة.

في القرن الأطول الذي خسرت فيها الدولة العثمانيّة أراضيها بسرعة، وارتفعت فيه احتماليّة انهيارها وتلاشيها بدأ الفكر العثمانيّ أولاً، ثمّ الفكر الإسلاميّ، ثمّ التركيّ - يتجول بالتّالي، باعتباره دواءً للداء، وعندما أخفق الفكر العثمانيّ الذي يتمثّل في توحيد جميع العناصر تحت الهوية العثمانيّة من دون التّظر إلى الدّين والمذهب والعرق في تحقيق النتيجة المرجوة- تقدّم الفكر الإسلاميّ لبعض الوقت، وتجلّى مراد الفكر الإسلاميّ الذي ضرب دمغته على ممارساته -ولاسيّما في عهد عبد الحميد الثّاني- في توحيد المسلمين تحت سقف واحد. هذه السياسة كانت تهدف من جانب إلى تحقيق وحدة العثمانيّين، وكانت تمثّل من جانب آخر سعي الدولة العثمانيّة إلى تقوية ساعدها أمام الدولة العظمى، من خلال تعزيز العلاقات مع المسلمين الذين بقوا خارج الأراضي العثمانيّة، وعندما أخفق الفكر الإسلاميّ في الحفاظ على وحدة الدولة العثمانيّة لم تبق من الوسائل سوى تبني الفكر التركيّ أو القوميّة التركيّة، وهنا يجب التأكيد بشدّة أنّ مراعاة مصالح الدولة العثمانيّة دون غيرها لم يكن كافياً في نظر الذين تبنوا آنذاك القوميّة التركيّة، فقد كانوا يرون أنّه من الأصحّ أن يُتناوَل العالم التركيّ كلّاً متكاملًا، والهدف من هنا كان يكمن في الدّفاع عن وحدة العالم التركيّ كله، لا عن وحدة الدولة العثمانيّة فحسب. (Georgeon، 1996، ص 114).<sup>7</sup>

عاشت الدولة العثمانيّة في مطلع القرن العشرين مشكلةً كبيرةً هي مشكلة البقاء، حيث كانت مُهدّدةً بالانهيار، فعندما وضعت الحرب العالميّة الأولى أوزارها كانت الدولة العثمانيّة قد خسرت قسمًا كبيرًا من أراضيها، وتعرّض الأناضول للاحتلال من كلّ حذب وصوب، ولم يبق في اليد سوى قطعة أرض صغيرة، فولدت أهمّ مكونات عالم المعنى الخاصّ بالقوميين الأتراك

باعتبارها نتاج مشكلة البقاء، وأدى التهديد الذي طال الدولة والوطن والبلد والشعب دوراً مهماً من الدرجة الأولى في تبلور الوعي لدى الذين يتبنون فكرة القومية التركية.

وبعد تأسيس الجمهورية أيضاً ظلت الدولة وجهاً لوجه مع مشكلة البقاء، فشكّل العدو الداخلي والخارجي، والشيوعية، والإمبريالية التي تجسّدت في الرأسمالية، والتعاون فيما بينها - عناصر تهدد بقاء الدولة؛ فالشيوعية كانت تشكل التهديد الأساسي للدولة ولاسيماً في الستينيات والسبعينيات، وكان التمدد السوفيتي عنصر تهديد مهم في جغرافية تضم تركيا أيضاً، وعندما قرّرت تركيا إثر الحرب الباردة الانضمام إلى حلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عدّ الشيوعيون العدو الأكبر للدولة والقوميين الأتراك. بعبارة أخرى كانت

عاشت الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين مشكلة كبيرة هي مشكلة البقاء حيث كانت مهددة بالانهيار فعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كانت الدولة العثمانية قد خسرت قسماً كبيراً من أراضيها وتعرض الأناضول للاحتلال من كل حذب وصوب

معادة الشيوعية هي التي دفعت القوميين الأتراك إلى التحولين السياسي والرايديكالي<sup>9</sup>، وفي أعقاب الثمانينات جاء التهديد هذه المرة من الأكراد، وبعض الإسلاميين.

إن تقديس الدولة والشعب عنصر يُسهّل تفسير موقف حزب الحركة القومية حيال أي حدث أو حركة، وهذا يعني أن جميع الطرق في نظر حزب الحركة القومية تؤدي أساساً إلى الدولة، فجميع أحلامه السياسية وتحالفاته، بل ومشاحناته تتصادم أو على الأقل تكون على تماس مع "تصوّر الدولة"<sup>9</sup>، إن كان هناك حدث أو

حركة يجلب المنفعة للدولة فهو مقبول في نظر حزب الحركة القومية، ويمكن دعمه على اعتبار أنه يحمل ماهية معينة، وإن كان لا يجلب المنفعة للدولة فإن حزب الحركة القومية لا يترك فرصة إلا يؤكد فيها على أنه ضدّ هذا الحدث أو هذه الحركة، وإن بقي في موقفه وحيداً، وهذا بالطبع موقف واضح حفاظاً على الدولة أو حمايتها، وهذا الموقف يظهر أحياناً أمامنا على أنه تفكير في الدولة أكثر من الدولة ذاتها، وهذا يعني أن حزب الحركة القومية في محاكاة كبيرة مع الدولة، وبسبب هذا التصوّر العامّ تتموضع سياسة حزب الحركة القومية في خط معارض للسياسة في غالب الأحيان، فالسياسة السلبية أو ردود الأفعال تأخذ مكانها بين الأجزاء المتممة لحزب الحركة القومية.

يمكننا أن نستخلص من هذا كله أن عالم المعنى الخاص بحزب الحركة القومية يُحدّد أولاً من قبل الدولة، وفي هذا التحديد ترسم الدولة حدود حزب الحركة القومية من ناحية تقديسها وأولوياتها، وحزب الحركة القومية لا يريد أن يتعدى الحدود التي ترسمها له الدولة، ولا يريد أن يُصيبتها بخيبة الأمل، فالأمر الأساسي بالنسبة لحزب الحركة القومية هو طاعة حاكم الدولة<sup>10</sup>، ولا نغالي إن قلنا إن هذا الدافع الأساسي يكمن وراء كلّ فعالياته وتحركاته.

ينبغي ألا تدفعنا هذه القيمة المعطاة للدولة إلى الاعتقاد بأن حزب الحركة القومية يفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو بين الدولة والأفراد بمضمونٍ يفوق التاريخ، فالليبرالية



أخذت مكاناً مهماً في خطابات حزب الحركة القومية ولاسيماً منذ التسعينيات، وإن كان هناك إحساس دائم بتأثير السلطوية التي تتخذ طاعة الدولة أساساً، فعندما تناولت الأجندات العولمة ومسائل أخرى تتعلق بالاتحاد الأوروبي، أو عندما دار الجدل حول التحول الديمقراطي في الأعوام التي تلت ترأس دولت بهجلي حزب الحركة القومية - أتبع حزب الحركة القومية نسيباً منحنى القومية الليبرالية، فترددت في خطابه عبارات الحرية والديمقراطية واستطاع بذلك أن يحصل على مكانة مهمة في التسعينيات، ولكن أعيد وأكّرر أنه رغم هذا التغيير فإن حدود الحرية والديمقراطية كانت محدودة ببقاء الدولة أو مصلحتها.

يمكن القول: إن هناك انسجاماً مفتوحاً زامانياً بين رغبة حزب الحركة القومية في الاقتراب من المنحنى اليميني المركزي وبين تبنيه خطابات أكثر ديمقراطية وليبرالية في التسعينيات، ففي فترة التسعينيات التي انفتحت فيها عالم المعنى الخاص بحزب الحركة القومية على الجناح اليميني المركزي تمثل هدفه في التكتل، فكان خروج حزب الحركة القومية عن حدوده بمثابة تخلص من الهامشية، وحول هذا الهدف سبّرت سياسة الحزب في الأعوام الأخيرة من حياة ألب أرسلان توركش، وحلّفه دولت بهجلي باتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى فتح حزب الحركة القومية على الكتل، فأتسع المجال المخصص في خطابات الحزب للديمقراطية والقيم الليبرالية، وشجعت قاعدة الحزب من الشباب على زيادة تراكبهم في ضوء العلم والعقل، والاهتمام بلباسهم ومظهرهم، كما يمكن القول: إن حزب الحركة القومية في هذه الأعوام فتح المسافة كثيراً بينه وبين منظمات المافيا والأوساط التي تسعى لتطبيق "الدولة العميقة"، أو "تكتيكات الحرب غير النظامية"، ويمكن القول عموماً: إن حزب الحركة القومية أولى أهمية لبناء صورة له تتمثل



في أنه "الحزب صاحب المسؤولية، والحسّ السليم"، وحاول الثبات في موضوع الحسّ السليم رغم تعرّضه لانتقادات من قبيل أنه استسلامي، ولا يمثل الإرادة المثالية<sup>11</sup>.

تتّصف العلاقة بين المركز وحزب الحركة القومية بأنها علاقةً ثنائية الجانب؛ لأنّ حزب الحركة القومية لم يتحرّك وحده تجاه المركز في هذه الأعوام، بل تحرّك المركز أيضاً نحو حزب الحركة القومية، ولا ننسى أنّ القضية الكردية وصعود حزب الرفاه كان لها أثر كبير في توجه المركز نحو حزب الحركة القومية، فتلوّث القضية الكردية بعمليات العنف على يد حزب العمال الكردستاني وإثارة هواجس البقاء من جانب، وتنامي المخاوف من أن يؤدي صعود حزب الرفاه إلى إحداث تآكل في علمانية الدولة من جانب آخر - دفع الدولة والعناصر المركزية في الدولة إلى الشروع في تسيير فعاليتها بلغة أكثر قومية وسلطوية وعلمانية.

والميزة الأخرى التي ظهر بها حزب الحركة القومية أمامنا في الحياة السياسية تتمثل في موقفها المعادي للإمبريالية، ويمكننا اعتبار معاداته للإمبريالية عنصراً متفرعاً عن تقديسه الدولة والبلد والوطن والشعب، وحافظ إلى حدّ ما على مظهره المعادي للإمبريالية رغم محاولته التقرّب من المركز في التسعينيات. ويمكن القول إنّ حزب الحركة القومية منذ البداية مع "الطريق الثالث"؛ أي أنه لا يقبل الشيوعية ولا الرأسمالية، فيظهر أمامنا باعتباره الحزب الذي يعدّ الاتحاد السوفيتي (روسيا) والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية قوى إمبريالية، وأنّ هذه الدول المذكورة تشكل تهديداً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وأنّ الشيوعية والرأسمالية تشكلان تهديداً وعائفاً أمام وحدة الدولة والشعب التي لا تقبل الانقسام، وتحوّلان دون الحفاظ على استقلال الدولة اقتصادياً وثقافياً، وتهدّدان قيمها التقليدية، وعلى هذا المنحى العام تبلورت مواقف حزب الحركة القومية حيال الجدل الدائر حول الاتحاد الأوربيّ والعمولة التي تناولتها الأجنداث بكثرة في التسعينيات، في الحقيقة، لم يكن حزب الحركة القومية يعارض العمولة، ولا الاتحاد الأوربيّ من الناحية التصنيفية؛ ففي مؤتمر حزبه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2000 تناولت دولت بهجلى العمولة والديمقراطية بشكل لا يقل أهمية عن القومية، وقال في خطابه آنذاك: إنّ العمولة بذاتها ليست محل انتقاد، بل محل الانتقاد هو طبيعتها التي تدعو إلى عدم المساواة. ويذهب بهجلى إلى أنّ العمولة تحمل خطراً كبيراً على السيادة الوطنية<sup>12</sup>، فالعمولة في نظر بهجلى هي السبب الرئيس وراء انعدام الاستقرار والمشكلات الأيديولوجية والفساد والانحلال وانتشار الأزمات المالية سريعاً لتؤثر في عدد كبير من الدول، وازدياد السكّان والأمراض الوبائية، والتّمييز العنصري، ونقص الوعي العالميّ بالمسؤولية<sup>13</sup>، ومن جانب آخر لا يقبل بأن يأتي ذكر الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات في الترتيبات القانونية المتعلقة بالانسجام مع الاتحاد الأوربيّ؛ لأنّه يعدّ ذلك تشجيعاً للحركة الانفصالية الكردية، ومن ثمّ قضاءً على الوحدة الوطنية<sup>14</sup>.

هناك بُعد آخر مهمّ يتميّز به عالم المعنى الخاصّ بحزب الحركة القومية هو البعد المنبني على الصّلة بين الإسلامية والتركيّة، فالإسلامية والتركيّة عنصران لا يمكن لشخص عاديّ ينتمي لحزب الحركة القومية أن يميّز بسهولة بينهما، تعبيراً عن انعكاس المنحى العامّ، فارتقاء التركية يتحقق عندما

تشرّف بالإسلام، والإسلامية تتحقّق عندما يدخل الإسلام إلى قلوب الأتراك الذين هم خادموه الأكبر. ورغم الصّلة الوطيدة بينها فلا يمكن القول: إنّ حزب الحركة القومية بنى دائماً علاقةً سلميةً بين التركية والإسلامية، فالتمييز بين التركية التي تمّ تركيبها بالإسلام والتركية الأكثر علمانيّة كان ولا يزال العامل الحاسم والمحدّد في الصّراع من أجل السّلطة في الحزب، وهذا التّوتّر بدأ من مؤتمر 1969، حيث تحوّل حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ إلى حزب الحركة القومية، واستمرّ إلى يومنا الحاليّ، فراجع الاهتمام نسبياً بالتركية العلمانيّة، وزاد التّركيز على الحساسيات الإسلاميّة في الحزب خلال الفترة 1970-1992، ولكي نرى مدى اهتمام حزب الحركة القومية بالعنصر الإسلاميّ يكفي أن نتذكّر الشّعارات المشهورة التي أطلقها في السبعينيّات، مثل: "يا الله، باسم الله، الله أكبر" و"النصر للإسلام ولو سالت دماؤنا".

يمكننا الاعتماد على ثلاث ديناميات مختلفة لتحليل الظهور الأكبر للحساسيات الإسلاميّة في حزب الحركة القومية: أوّلها أنّ الإسلام بالنسبة لرجال حزب الحركة القومية أداة براغماتيّة للوصول إلى كتلة واسعة من المحافظين، ثانيها أنّ الإسلام يحمل أهميّة كبيرة جدّاً؛ لكونه يؤمّن خلفيّة فكريةً لمكافحة الشيوعية؛ لأنّ الشيوعية تقترن بالإلحاد وانعدام المعاني الروحية، ويُقدّم الدين وقوداً لا ينفد من أجل القضاء على الشيوعية<sup>15</sup>، وثالثها أنّ الإسلام كان له دورٌ لا يُستهان به في التّغلب على المآسي التي عاشتها الحركة المثاليّة، ولاسيّما في 12 سبتمبر/ أيلول 1980، وفي تفعيل آليات التّقدّذاتي<sup>16</sup>. ولا بدّ أن نؤكد هنا أنّه يجب عدم اعتبار عمليّة التّحوّل الإسلاميّ التي خضع لها حزب الحركة القومية نتاج الديناميات الداخليّة الخاصّة بالحزب فقط؛ فالتطوّران المهّان اللذان جريا عام 1979 (الثورة الإيرانيّة، واحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان) - أدّيا إلى إحياء الإسلام في البلدان الإسلاميّة كافة، وهذا الإحياء أثر في حزب الحركة القومية كما أثر في شرائح المجتمع الأخرى في تركيا. من جهة أخرى نرى أنّ عمليّة التّحوّل الإسلاميّ فقد أهمّيته داخل حزب الحركة القومية منذ أواسط التسعينيات نتيجة تأسيس حزب الاتحاد الكبير وتنافس مع حزب الرّفاه، ومن هنا يمكن القول: إنّ التسعينيات كانت الفترة التي سُمع فيها بقوة صوت التّحوّل من جديد إلى التركية.

### حزب الحركة القومية وأداؤه الانتخابي:

عاش حزب الحركة القومية أولى تجاربه الانتخابيّة عام 1969 بزعامة ألب أرسلان توركش، ولم يحصل في هذه الانتخابات سوى على 3.02٪ من الأصوات، واكتسب حقّ التّمثيل في البرلمان بمقعد واحد فقط، في ضوء هذه المعطيات يتبيّن أنّ معدّلات أصوات حزب الحركة القومية أدنى بكثيرٍ من معدّلات أصوات سلفه، حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ؛ لأنّ حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ في انتخابات 1961 حصل على 13.95٪ من الأصوات، واكتسب حقّ التّمثيل في البرلمان بـ 54 نائباً، وعند مقارنة هذه الأصوات بالأصوات التي حصل عليها حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ في الانتخابين السّابقين في عامي 1954 (5.8٪) و1957 (7.3٪) - نجد أنّ ارتفاع معدّلات أصواته عام 1961 هو نتاج السّعي وراء

الحصول على إرث الحزب الديمقراطيّ الذي أُغلقَ وأُوقِفَ نشاطه بُعيدَ انقلاب عام 1960، إلى جانب إغلاق حزبيّ العدالة وتركيا الجديدة، ولكنّ حزب الحركة القوميّة لم يستطع أن يُجرزَ النّجاح الذي حقّقه سلفه في الانتخابات، واستمرّ هذا الوضع في انتخابات 1973 أيضاً، حيث بلغ معدّل أصواته 3.38 ٪، واكتسب حقّ التّمثيل في البرلمان بثلاثة نوّاب.

نُلاحظُ أنّ حزب الحركة القوميّة قطع أشواطاً كبيرة في أوّل انتخاب جرى بعد انتخابات 1973، والفضل في ذلك يعود إلى تعزيز العلاقات مع الشّعب على يد الشُّبّان الذين اجتمعوا حول أولكو أو جاكلر (مواقف المثاليّة)، والدّوافع الإيجابية التي أمّنها وجود الحزب في حكومات الجبهة القوميّة بقيادة سليمان ديميرال بُعيدَ انتخابات 1973.

وقد أسهم انقلاب 1980 بشكل كبير في دفع حزب الحركة القوميّة نحو مزيد من الهامشيّة؛ لأنّه أدّى إلى إغلاقه، وسُجِنَ قسم كبير من كوادره، أمّا الذين بقوا خارج السُّجون فاختاروا الانضمام إلى حزب الوطن الأمّ الذي خرج في انتخابات 1983 بفوز ساحق. وفي الأصل لم يكن حزب المحافظين الذي أسّس على خط حزب الحركة القوميّة في 7 يوليو/ تموز 1983 موجوداً في انتخابات 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1983، أمّا حزب العمل القوميّ الذي تأسّس مكانه حصل فقد على 2.92 ٪ فقط في انتخابات 1987.

عدد المقاعد	المعدّل (٪)	الأعوام
450 / 1	3.01	1969
450 / 3	3.38	1973
450 / 16	6.42	1977
—	—	1983
450 / 0	2.92	1987 (باسم حزب العمل القوميّ)
450 / 62	16.87	1991 (بالتّحالف مع حزب الرّفاه والحزب الديمقراطيّ الإصلاحي)
450 / 0	8.18	1995
550 / 129	17.98	1999
550 / 0	8.35	2002
550 / 71	14.27	2007
550 / 53	13.01	2011
550 / 80	16.29	2015 (7 يونيو/ حزيران)
550 / 40	11.9	2015 (1 نوفمبر/ تشرين الثاني)

الجدول 1: نتائج حزب الحركة القوميّة في الانتخابات العامّة

لم يستطع حزب الحركة القومية أن يتخلّص من الهامشيّة إلا بعد انتخابات 1991، حيث خاض هذه الانتخابات مع حزب الرّفاه والحزب الديمقراطيّ الإصلاحي، وحصل هذا التحالف الثلاثي على 16.87٪ من الأصوات، واكتسب حقّ التّمثيل في البرلمان بـ 62 نائباً، وانشقّ ألب أرسلان توركش و 18 من رفاقه عن حزب الرّفاه، وانضموا إلى حزب العمل القوميّ في 29 ديسمبر/ كانون الأوّل 1991، وبعد مدّة وجيزة استقال من حزب الحركة القوميّة مع محسن يازجي أوغلو، وعكاش شنديللر، وأسعد بوتون، وعصمت غور، وصفوت طوب تاش، وأحمد أوزدمير؛ نتيجة الفوضى التي خيّمّت على حزب العمل القوميّ، وأسّس حزب الاتحاد الكبير.

ورغم هذا الانقسام الذي حدث داخله بُعيد انتخابات 1991 استطاع حزب الحركة القوميّة أن يحقّق ارتفاعاً كبيراً في أصواته في انتخابات 1995، حيث حصل على 8.35٪ من الأصوات، لكنّ هذا الارتفاع لم يكن كافياً للتّمثيل في البرلمان بسبب عتبة الـ 10٪ المطلوب توفرها لدخول البرلمان. وخسر حزب الحركة القوميّة أولاً زعيمه المؤسس ما بين انتخابات 1995 و 1999، ثمّ قرّر مواظبة طريقه مع دولت بهجلي بعد سباق حادّ جدّاً، وشهدت هذه الأعوام تصاعداً كبيراً للتّوترات السياسيّة، حيث أجبر الجيش حكّومة التحالف بين حزب الرّفاه وحزب الطريق القويم إلى الاستقالة بواسطة انقلاب ما بعد الحداثة الذي وقع في 28 فبراير/ شباط 1997، واندلعت صراعاتٌ لا تعرف نهايةً بين حزبيّ اليمين المركزيّ: حزب الوطن الأمّ وحزب الطريق القويم. من جهة أخرى حصلت مُستجدّات مهمّة في هذه الأعوام فيما يتعلق بالقضيّة الكرديّة، حيث اعتقل عبد الله أوجلان وسُلّم إلى المخابرات التركية، وهكذا اكتسبت القوميّة في تركيا تسارعاً أقوى، وأخيراً دعونا نتذكّر مرّةً أخرى أنّ المسافة بين حزب الحركة القوميّة والجنح اليمينيّ المركزيّ قصّرت كثيراً في أثناء الإقبال على خوض انتخابات 1999، وتكللت هذه الظروف والرياح التي جلبتها معها بأنّ حصل حزب الحركة القوميّة على معدّل الأصوات عام 1999 هو الأعلى في تاريخه الانتخابيّ، إذ بلغت معدّلات أصواته 17.9٪، وأصبح له 129 نائباً في البرلمان، وكان أحد الشّركاء الثلاثة في حكّومة التحالف التي شكّلت بعد الانتخابات.

لم يأت وجود حزب الحركة القوميّة في الحكّومة بين عامي 1999-2000 بنتائج إيجابيّة، فالانتخابات التي جُدّدت بناءً على دعوة دولت بهجلي عام 2002 أسفرت عن بقاء حزب الحركة القوميّة خارج البرلمان بعد ثلاثة أعوام من الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة عقب الزلزال الكبير، ولم يكن حزب الحركة القوميّة الحزب الوحيد الذي بقي خارج البرلمان آنذاك؛ لأنّ حزب الطريق القويم وحزب الشّباب وحزب الشعوب الديمقراطيّ أيضاً لم تكتسب حقّ التّمثيل في البرلمان، باستثناء شريكيّ التحالف الآخرين (حزب اليسار الديمقراطيّ وحزب الوطن الأمّ)، وخرج من انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 توزع برلمانيّ مُتشكّل من حزبين فقط، هما: حزب العدالة والتّنمية وحزب الشعب الجمهوريّ.

استطاع حزب الحركة القومية إلى حدٍ كبير أن يعوّض الخسارة التي تعرض لها عام 2002. فحقّق نجاحاً نسبياً في انتخابات 2007 و2011 و2015 بدون أن يعيش مرّةً أخرى مشكلةً عتبة الدخول إلى البرلمان. إذ بلغ معدّل أصواته 14.27% و13.01% على الترتيب في انتخابات 2007 و2011، وفي انتخابات يونيو/ حزيران 2015 نرى أنّه حقّق نتائج هي الأفضل في تاريخه، حيث حصل على 16.29% من الأصوات، واكتسب حقّ التمثيل في البرلمان بـ80 نائباً، ورغم هذا النجاح الكبير بقي حزب الحركة القومية بعيداً جداً عن تحقيق نتيجة مشابهة في الانتخابات التي جُدّدت بعد فترة وجيزة، ولا ننسى أنّ انخفاض عدد نواب حزب الحركة القومية إلى النصف في الأوّل من نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ذو

صلة وثيقة بإقبال دولت بهجلي على الوفاق في أعقاب 7 يونيو/ حزيران 2015، وظروف الفترة بلا شك، ففي الأوساط التي لم يحصل فيها أيّ حزب سياسي على التّواب لتشكيل الحكومة بمفرده ظهر دولت بهجلي وأعلن قبل الجميع أنّ حزبه لا ينوي أن يبني حكومة التّحالف مع أيّ حزب، عن طريق تصريحات قدّمها في اللحظات الأولى من بدء ظهور نتائج الانتخابات. بناءً عليه، رأى النّخبون أن يؤدّي حزب الحركة القومية

استطاع حزب الحركة القومية أن يحقق ارتفاعاً كبيراً في أصواته في انتخابات 1995 حيث حصل على 8.35% من الأصوات رغم الانقسام الذي حدث داخله بُعيد انتخابات 1991

دور الحزب المعارض الأمّ في 7 يونيو/ حزيران 2015، فكان من الأنسب أن تتشكّل حكومة ائتلافيةً بالاتّفاق بين الأحزاب التي اكتسبت حقّ التّمثيل في البرلمان، وكان من الأنسب أن يتشكل التّحالف بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطيّ، أو بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوريّ وحزب الشعوب الديمقراطيّ، وشدّد بهجلي على إمكانية تجديد الانتخابات الجيدة في حال عدم التّوصّل إلى الحلّ، من جانب آخر، انطلقت "الاحتجاجات الشعبيّة الثورية"، واندلعت أزمة سياسية ومجتمعية كبيرة بسبب حزب العمال الكردستانيّ وعملياته الإرهابية الذي انتهز فراغ السّلطة بُعيد 7 يونيو/ حزيران، والتي تسببت في تضيق المجال السياسيّ بالعنف<sup>17</sup>، وفي النتيجة اضطرّ حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطيّ لدفع فاتورة الأزمة في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني، حيث تراجع معدّل أصوات حزب الحركة القومية إلى 11.9% في هذه الانتخابات، وانخفض عدد نوابه إلى النّصف.

## العلاقات بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية بُعيد انتخابات 2002:

يتولى حزب العدالة والتنمية إدارة تركيا منذ انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002، فهو منذ تأسيسه لم يخض انتخاباتاً إلا وحقّق فيه فوزاً ساحقاً على منافسيه، وخلال هذه الفترة الرّميّة الطويلة تقرب أحياناً من حزب الشعب الجمهوريّ، وأحياناً من حزب الشعوب الديمقراطيّ، وأحياناً أخرى من حزب الحركة القومية، تماشياً مع الظروف، وعاش في

بعض الأحيان تؤثرات شديدة مع جميع اللاعبين السياسيين المذكورين، فرأينا في بعض فترات الصراع من أجل السلطة تعاوناً كبيراً بين حزبي الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي، وأحياناً بين حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية؛ في وجه حزب العدالة والتنمية، وعارضت معاً سياساته، وحاولت بشتى السبل للتحرّك المشترك ضدّ حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان، ولاسيما في الأعوام الماضية، ففي الانتخابات السابقة دعم حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية "المرشح المشترك" أكمل الدين إحسان أوغلو، أضف إلى ذلك أنّ هذين الحزبين قيادة وقاعدةً تعاوناً ضدّ حزب العدالة والتنمية في كثير من الانتخابات، فلو حظت قاعدة حزب الحركة القومية بدعم مرشحي حزب الشعب الجمهوري في المناطق التي كان فيها حزب الشعب الجمهوري قوياً، ولاسيما في انتخابات 2009 و2014، وبالشكل نفسه دعمت قاعدة حزب الشعب الجمهوري مرشحي حزب الحركة القومية في المناطق التي كان فيها حزب الحركة القومية قوياً.

وبعد محاولة الانقلاب التي حدثت 15 يوليو/ تموز 2016 رأينا تحولاً راديكالياً في موقف حزب الحركة القومية تجاه حزب العدالة والتنمية، فاختر الووقوف إلى جانب حزب العدالة والتنمية لمكافحة تنظيم غولن الإرهابي وحزب العمال الكردستاني، ودخل الطرفان في حوار أسفر عنه خوض حزب الحركة القومية انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 مع حزب العدالة والتنمية أخذين تأييد حزب الاتحاد الكبير. في هذا الإطار العام سوف نتناول سير العلاقات بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية بدءاً من عام 2002.

لا نكون مخطئين إن قلنا إنّ العلاقات في غالبيتها كانت متوترة بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية حتى تاريخ 15 يوليو/ تموز 2016، وكانت ردود الأفعال أو اللغة السلبية تُهيمن على مواقف حزب الحركة القومية حيال الإستراتيجيات الأساسية التي ضربت دمعتهما في الأعوام الأولى من وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، فالترتيبات القانونية التي وضعها حزب العدالة والتنمية تطبيقاً لمعايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والإستراتيجيات التي تبناها فيما يتعلق بقضية قبرص والقضية الكردية - لم تلق قبولاً على الإطلاق لدى حزب الحركة القومية، فقد وجّه زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي انتقادات شديدة للهجة لحزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالترتيبات القانونية التي أصدرها بغيّة الانسجام مع الاتحاد الأوروبي، فالترتيبات القانونية التي أصدرت انسجاماً مع الاتحاد الأوروبي، والتي يُزعم أنّها سوف تحقّق التحول الديمقراطي في تركيا - كانت في نظر دولت بهجلي طريقاً يؤدي إلى إفساد الوحدة الوطنية، وإثارة التّغرات الطائفية، من هنا كان يرى وجوب الإقلاع عنها على وجه السرعة.

ففي تصريح له بعد ثلاثة أعوام من وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم اتّهم دولت بهجلي حزب العدالة والتنمية بأنّه يعمل بشكل ممنهج على تخريب القيم والعناصر الأصلية التي يقوم عليها الشعور الوطني ومفهوم الدولة، وشدّد على غياب الانسجام بين جهوده الرامية لخلق الوعي "التركي"، وبين القيم السياسية والتاريخية لتركيا<sup>18</sup>. وفي تصريحاته



التي أدلى بها في افتتاح المؤتمر الكبير العادي الثامن لحزب الحركة القومية في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، أكد دولت بهجلي أن حزب العدالة والتنمية يخدم أهداف الخونة الانفصاليين بسجلهم "القدر" إذا ما تم الأخذ بالحسبان تجارب حزب العدالة والتنمية في الحكومة على مدار أربعة أعوام، وأنه يشجع بؤر الخيانة التي تحرض على الانفصال بناءً على الاختلافات القائمة على أسس الإثنيات في تركيا، وقال: إن حزب العدالة والتنمية بإصداره قوانين الانسجام مع الاتحاد الأوروبي أتاح الفرصة أمام الانفصاليين الطائفيين للتحرك بأريحية، وإذا ما وضعنا بالحسبان بقاء حزب الحركة القومية خارج البرلمان خلال الأعوام 2002-2007 يمكننا أن نقول: إن السياسات التي انتهجها حزب العدالة والتنمية في الأعوام الأولى من وصوله إلى سدة الحكم، كانت محط انتقاد حزب الحركة القومية، فركزت هذه الانتقادات بدايةً على الترتيبات القانونية التي أجريت في إطار الانسجام مع الاتحاد الأوروبي، بحجة أنها تحرف الوحدة الوطنية بواسطة سياسة الإثنيات والأقليات اعتماداً على قوانين الانسجام مع الاتحاد الأوروبي.

والمواجهة الثانية المهمة بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية حدثت بعد دخول حزب الحركة القومية البرلمان عام 2007، فالانتخابات جُددت في هذا العام بسبب أزمة 367 التي حصلت في انتخابات رئاسة الجمهورية، وعاد حزب الحركة القومية إلى البرلمان مرة أخرى، وأول اعتراض ملحوظ له بعد أن أخذ مكانه في البرلمان قام به دولت بهجلي في أثناء الجدل الدائر حول انتخابات رئاسة الجمهورية، وبين أن حزب الحركة القومية سيأخذ مكانه في مقاعد البرلمان تفادياً لوقوع أزمة جديدة، ومع جلوس حزب الحركة القومية على مقاعده في البرلمان انتخب عبد الله غول رئيساً للجمهورية.

إن العلاقات في غالبيتها كانت متوترة بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية حتى تاريخ 15 يوليو/تموز 2016 وكانت ردود الأفعال أو اللغة السلبية تهيمن على مواقف حزب الحركة القومية، حيال الإستراتيجيات الأساسية التي ضربت دمعها في الأعوام الأولى من وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم

أعتقد أن مراجعة سريعة للأجندات الأساسية لحكومة حزب العدالة والتنمية بدءاً من عام 2007 سوف تُسهّل علينا إعطاء صورة عامة عن سير العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، إذ كانت أجندات حزب العدالة والتنمية بعيداً انتخابات 2007 تركز بالدرجة الأولى على حل القضية الكردية، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والتخلص من الوصاية العسكرية، فكانت كتابة دستور جديد من بين العناوين البارزة في أجنداته. درسنا آنفاً نظرة حزب الحركة القومية إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والقضية الكردية، إذ أبدى حزب الحركة القومية مقاومة كبيرة في كل مرة تم فيها تناوُل المفاوضات الخاصة بالقضية الكردية مسألة الحل، فحزب الحركة القومية يتناول المسألة من الناحية الأمنية والأمن العام، ويرى أن الحل القائم على التفاوض لن يؤدي إلا إلى تفتيت الدولة، ولا يقبل بتاتا حتى بذكر الحقوق الثقافية أو مناقشتها؛ لأنه يعد هذا النوع من النقاش خيانة، ولا ننسى أن هدفه الأول والأخير هو الحيلولة دون تهديد بقاء الدولة ووحدتها بهذه الطريقة.

ثانياً: لا بد أن نتذكر هنا أن حزب الحركة القومية اتخذ مواقف انتقادية حيال قضيتي البليوز والأرغنون اللتين تم فتحهما لمكافحة الوصاية العسكرية، واللّتين ظلتا تشغلان الأجندات التركية طويلاً، فهذه القضايا في نظر دولت بهجلي هي المحاسبة الكبرى في تاريخ الجمهورية؛ لأن موضوع المحاسبة في هذه القضايا هو الشعب التركي، والقوات المسلحة التركية هي التي دفعت الفاتورة، والمحاسب هو المؤسسات الوطنية الأساسية في تركيا تحت كسوة مكافحة الوصاية العسكرية<sup>19</sup>.

ثالثاً: وقف حزب الحركة القومية في وجه حزب العدالة والتنمية في استفتاء عام 2010، وقال: "لا". تعلمون أن الحزبة الدستورية التي سيقت إلى الاستفتاء في 12 سبتمبر/أيلول 2010 كانت تهدف إلى إجراء تغيير في دستور 1982 وكانت هي الكبرى حتى ذلك اليوم، وفي مركز هذه التغييرات تأتي إعادة هيكلة المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، إضافة إلى جملة من المقترحات التي تُضيق مجال عمل القضاء العسكري، وتمحي آثار نظام 12 سبتمبر/أيلول (1980)؛ واتخذ حزب الحركة القومية موقفاً معارضاً وقال: "لا" في استفتاء 12 سبتمبر/أيلول 2010 الذي تمت فيه الموافقة على تغيير الدستور الذي يملك هذا الإطار العام، فأكد حزب الحركة القومية: مواقف حزب العدالة والتنمية التنازلية غير التوافقية، وأفهامه السياسية غير الطبيعية، وأسلوبه الإملائي والتهددي، ومساغيه لتخريب الهوية الوطنية، وتصوره المعطوب للديمقراطية، وعلاقاته الساخنة مع الإرهابيين الانفصاليين، ومشروعاته المدمرة التي تمثل الأفكار الطائفية الإثنية، ومواقفه التي تستخف بالأفكار والآراء المغايرة، واستسلامه للإملاءات الدولية<sup>20</sup>. ولكن الاعتراض الأساسي لحزب الحركة القومية



في استفتاء 2010 كان بخصوص "مشروع الانفتاح الديمقراطي" الذي قدّمه حزب العدالة والتنمية لحل القضية الكردية في تلك الأيام، قال حزب الحركة القومية "لا؛ بدافع التخلص من مشروع الانفتاح الديمقراطي"<sup>21</sup>؛ لأنه يرى أن هذا المشروع يُنفذ تحت تأثير قوى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأرمن وحزب العمال الكردستاني، وأن حزب العدالة والتنمية بمواقفه الرّاضخة أمام القوى المذكورة أخفق في مراعاة مصالح تركيا<sup>22</sup>.

في نهاية هذا الموضوع نوّكد أن حزب الحركة القومية قدّم عضواً لـ "لجنة كتابة الدستور" التي تشكلت بعيداً انتخابات 2011، ولكنّه رغم موقفه هذا الذي يشير إلى أنّه مع تغيير الدستور فقد أغلق كلّ الأبواب أمام النّظام الرئاسي، فالنّظام الرئاسي في نظر حزب الحركة القومية ليس سوى مشروع موجه لتمييز وحدة الدولة والشعب؛ لأنّ "الفيدرالية" التي سترافق النّظام الرئاسي من شأنها أن تفسد وحدة الأرض والسيادة الوطنيّة، وعده بهجلي أمراً يستحقّ معارضةً شديدة؛ لأنّه يجلب معه الفساد، والنّظام الديكتاتوري الذي تتمركز فيه السّلطة في يد رجل واحد<sup>23</sup>.

في أعقاب انتخابات 2011 شهدت تركيا تطوّرين آخرين، هما: أحداث غزي بارك، وتحقيقات 17-25 ديسمبر/ كانون الأوّل 2013، ويمكننا متابعة سير العلاقة بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية عبر هذين الحدثين، فقد اتّخذ حزب الحركة القومية موقفاً عامّاً واضحاً جداً حيال أحداث غزي بارك، إذ وقف بعيداً عن المحتجّين، وعدّ دولت بهجلي حصر الحكومة في الزاوية عن طريق العنف والاحتجاجات المنطلقة من الشّوارع أمراً غير مقبول سياسياً، فلم يكن مع الاحتجاجات، ولم يجد بهجلي خروج القوميّين إلى الشّوارع التي يتجوّل فيها المحتجّون حاملين صور عبد الله أو جلان أمراً صائباً، ولم يصوّب قط خروج القوميّين إلى الشّوارع من أجل الاحتجاجات، إضافةً إلى ذلك حافظ بهجلي على انتقاداته الموجهة للحكومة في أثناء أحداث غزي بارك، حيث تناولت انتقاداته عدم تحلي حزب العدالة والتنمية عن مواقفه الخاطئة التي كانت السّبب وراء أحداث غزي بارك<sup>24</sup>.

من جانب آخر، شكّلت تحقيقات 17-25 ديسمبر/ كانون الأوّل 2013 المصدر الأساسيّ للانتقادات التي وجهها بهجلي لحزب العدالة والتنمية طويلاً، فبعد 17-25 ديسمبر-كانون الأوّل 2013 غالباً ما ذكر بهجلي حزب العدالة والتنمية في خطابهات قبيل الانتخابات المحليّة 2014، وأتهمه بالفساد، ولم يقبل مزاعمه بوجود "الكيان الموازي"، وحين قال: "لا أصدّق بوجود الكيان الموازي بالمعنى الذي يذكره رئيس الوزراء، ولكنّي أصدّق أنّ حزب العمال الكردستاني واتّحاد المجتمعات الكرديّة كياناً موازياً. فهل أصبحت الجماعة عصاية بعد 17 ديسمبر/ كانون الأوّل؟" - اتّخذ موقفاً معارضاً لحزب العدالة والتنمية في أول التّظاهرات العنيفة للتوتّر بين حزب العدالة والتنمية وتنظيم غولن الإرهابي. كما أصرّ على موقفه المعارض لحزب العدالة والتنمية حيناً أيد الأطروحة التي تقول: "إنّه تمّ انتهاك استقلاليّة القضاء" للتغطية على قضايا الفساد التي نشرها تنظيم غولن الإرهابي خلال فترة الانتخابات المحليّة 2014. ويمكننا ملاحظة إصراره على وجهة نظره التي تشكلت في عمليّة 17-25 ديسمبر/

كانون الأوّل 2013 في بيانه الانتخابيّ لانتخابات 7 يونيو/ حزيران و1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، حيث تناول في بيانه الانتخابيّ عمليّة 17-25 ديسمبر/ كانون الأوّل 2013، وطلب من الناخبين أن يجددوا ذاكرتهم، وأن يختاروا معارضة حزب العدالة والتّمنية<sup>25</sup>.

لو تطلّب الأمر تقييماً عامّاً للعناصر التي ذكرناها إلى الآن لأمكننا القول: إنّ حزب الحركة القوميّة وجّه انتقادات شديدة اللّهجة إلى العديد من القرارات والممارسات التي أجراها حزب العدالة والتّمنية بعيداً عام 2002 الذي تسلّم فيه زمام الأمور بالبلاد، لكنّ أوّل استثناء لهذه الحالة العامّة لوحظ في الانتخابات الرئاسيّة عام 2007، وثانيها له علاقة بموقفه المقبول نسبياً في أثناء أحداث غزي برك. من جانب آخر نجد أنّ حزب الحركة القوميّة اعترض دائماً على التّرتيبات القانونيّة في إطار الانسجام مع الاتحاد الأوربيّ، وكلّ المحاولات التي تتخذ الحلّ أساساً في المفاوضات المتعلقة بالقضيّة الكرديّة، والنّظام الرئاسيّ، والإطار العامّ للتّرتيبات القانونيّة التي طرحت في استفتاء 2010، وأخيراً المشهد الذي ظهر إثر قضيتي أرغنون وبيلوز.

والآن لا يختلف اثنان على وجود اتّفاق بين حزب العدالة والتّمنية وحزب الحركة القوميّة بعد أن كانت المسافة بينهما مفتوحة بسبب الموقف المعارض الذي أبداه حزب الحركة القوميّة والذي كان يوصف بالشّديد بين الحين والآخر، فلم يعد حزب العدالة والتّمنية مُصرّاً على مواقفه التي كان يتّخذها في تلك الأيام حيال العلاقات مع الاتحاد الأوربيّ، والقضيّة الكرديّة، ودعاوى أرغنون وبيلوز. ويمكن القول إنّ حزب العدالة والتّمنية اقترب من خط حزب الحركة القوميّة نتيجة الظروف المتغيّرة من حيث العناصر التي ذكرناها للتوّ، فالقضيّة الكرديّة على سبيل المثال لم تعد تُناقش على أرضيّة تفاوضيّة، فالدروس التي استخلصها من عمليّة التّفاوض دفعت حزب العدالة والتّمنية إلى اتباع سياسات أكثر أمنيّة، وبشكل مشابه، دفعت التّغيّرات الحاصلة في العلاقات مع الاتحاد الأوربيّ حزب العدالة والتّمنية إلى مساع مختلفة في الأعوام الماضية، ففي هذا الصّدق يلفت الانتباه بناء علاقات طيّبة مع روسيا وإيران، وأخيراً لم يعد هناك تباينات كبيرة في وجهات النّظر بين الحزبين للعلاقات مع الاتحاد الأوربيّ. وعند أخذ قضيتي أرغنون وبيلوز بعين الاعتبار يمكننا القول: إنّ المسافة تلاشت بين حزب العدالة والتّمنية وحزب الحركة القوميّة. ومن الجدير بالذكر أنّ كلّاً من حزب العدالة والتّمنية وحزب الحركة القوميّة يقبل اليوم أنّ كلّاً من هاتين القضيتين وُضعت حيز التنفيذ لكي لا يتمكن بيروقراطيّو تنظيم غولن الإرهابيّ من بناء هيمنة وسيادة داخل البيروقراطيّة العسكريّة. من جانب آخر اتخذ حزب الحركة القوميّة بشكل علنيّ موقفاً داعماً لحزب العدالة والتّمنية في صراعه مع تنظيم غولن الإرهابيّ بعيداً انقلاب 15 يوليو/ تموز 2016، ممّا يعني أنّنا اليوم أمام أوساط سياسيّة تشهد تقارباً بين حزبي العدالة والتّمنية والحركة القوميّة، وكما يعلم جميعنا فإنّ هذا التقارب تكامل بالتحالف الانتخابيّ.

## العلاقات بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية في ضوء التطورات التي حصلت بعيداً 15 يوليو/تموز 2016:

لا يختلف اثنان على وجود اتفاق بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بعد أن كانت المسافة بينهما مفتوحة بسبب الموقف المعارض الذي أبداه حزب الحركة القومية والذي كان يوصف بالشديد بين الحين والآخر

في كلمته التي ألقاها في "مؤتمر الديمقراطية والشهداء" في إسطنبول بتاريخ 7 أغسطس/ آب 2016 وصف دولت بهجلي انقلاب 15 يوليو/تموز 2016 بأنه "محاولة انقلاب جديدة" و"محاولة تدمير جديدة"، وأضاف: "في 15 يوليو/تموز أخرجت من جديد مخططات التدمير التي رسم إقرارها في مودروس،

وفُرضت في سيفر"<sup>26</sup>. بالمقابل نزل الشعب إلى الشوارع وأفسلوا مخططات الإرهابيين، ودفعوا بظواهر أيديهم الفاسدين الذين تحدوا الدولة والشعب". وفي استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017 وقف حزب الحركة القومية بجانب حزب العدالة والتنمية بدون أي قيد، كما فعل ليلة 15 يوليو/تموز، وقال حزب الحركة القومية "نعم" في هذا الاستفتاء الذي يهدف إلى الانتقال من النظام البرلماني إلى نظام حكومة رئاسة الجمهورية، بل يرى بهجلي أنه مع انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب ظهرت حالة فعلية، وأن وضع هذه الحالة الفعلية في إطار دستوري أمر ضروري، ولا سيما بعد 15 يوليو/تموز 2016، وكان على قناعة بضرورة القيام بما يلزم من أجل الانتقال إلى نظام حكومة رئاسة الجمهورية؛ بغيّة حماية الأرض والوطن<sup>27</sup>. كما يجب القول: إن دولت بهجلي لم يتوان أيضاً عن دعم عملية غصن الزيتون؛ لأنه يعدّها خطة لتحقيق الأمن القومي وتعزيزه، وبهذه العملية قامت تركيا بما يمليه عليها حق الدفاع المشروع، وعكست على الساحة حق السيادة، وأخيراً تشكل هذه العملية بالنسبة له قضية مصيرية. خلاصة القول: إن بهجلي وقف إلى جانب حزب العدالة والتنمية بعد انقلاب 15 يوليو/تموز 2016، ويمكن رؤية ذلك بوضوح في استفتاء أبريل/ نيسان 2017 وعملية غصن الزيتون على حد سواء، وأبدى ولاءه لروح نبي قاضي في 7 أغسطس/ آب 2016. هنا يجب تأكيد أن بهجلي عارض بشكل علني النظام الرئاسي قبيل 15 يوليو/تموز؛ لكنه بعيداً أعلن استعداده بتقديم الدعم اللازم لحزب العدالة والتنمية في تنظيم الحالة الفعلية القائمة، ووضعه ضمن إطار قانوني، وأعاد عملياً طرح موضوع العملية المتعلقة بنظام حكومة رئاسة الجمهورية إلى جدول الأعمال، وفي اجتماع تعريف المرشحين بتاريخ 26 مايو/ أيار 2018 التي جاء فيها على ذكر دوافعه في هذه الخطوة توقف بهجلي عند أهميته وضرورة مراجعة نظام الحكومة وإصلاحه أمام التهديدات والأخطار الموجهة إلى تركيا من قبل تنظيم غولن الإرهابي وحزب العمال الكردستاني وداعش وحزب جبهة التحرر الشعبي الثوري؛ لأنه كان يرى ضرورة اتخاذ القرارات السريعة تفادياً للأزمات وحالات الفوضى التي قد تخلقها التهديدات المذكورة، والحد من النقاشات العقيمة السطحية، والتدخل السريع لحل المشكلات بشكل فعال حتى لا يصل النظام إلى طريق مسدود<sup>28</sup>. وفي 17 أبريل/ نيسان 2018 أضاف بهجلي

إن موقف حزب الحركة القوميّة مع التّصالح المجتمعيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ في وجه تنظيم غولن الإرهابيّ وحزب العمال الكردستانيّ وسائر التّنظيمات الإرهابيّة ويأتي تحقيق الوحدة الوطنيّة بين الأهداف الأوليّة لحزب الحركة القوميّة

ضرورةً جديدةً إلى هذه الضّروقات المهمّة، فتقرّر إجراء الانتخابات المبكرة بناءً على تدخّل بهجلي، فجدّد مرّةً أخرى دعمه وثقته برجب طيّب أردوغان على أساس ولائه لروح بني قابي، ويمكن القول إنّ الدّعم الذي قدّمه حزب الحركة القوميّة لحزب العدالة والتّمنية حقّق تحوُّلاً في التّوازن داخل القاعدة السّياسيّة، وخاض انتخابات 24 يوليو/ حزيران 2018 ضمن تحالف الجمهوريّة المتشكل بمشاركة حزب الاتحاد الكبير أيضًا، مقابل تحالف الشّعب الذي ضمّ كلّاً من حزب الشّعب الجمهوريّ والحزب "الجيد" وحزب السّعادة والحزب الديمقراطيّ. والآن نلقي نظرة إلى العناصر والمرشحين الذين برزوا في حملة حزب الحركة القوميّة الانتخابيّة:

### الحملة الانتخابيّة والمرشّحون:

أعلن حزب الحركة القوميّة بيانه الانتخابيّ ومرشّحيه للبرلمان في اجتماع له عقده في 26 مايو/ أيار 2018. ويتّضح من بيانه الانتخابيّ وكلمته أنّ دولت بهجلي يعدّ 15 يوليو/ تموز 2016 ميلادًا، ويرى أنّ كل شيء بعد 15 يوليو/ تموز لن يكون ولا يمكن أن يكون كما كان قبله، "في هذه العمليّة أتضح جليًّا أنّه لا يمكن لأيّ فكر سياسيّ أن يتقدّم على وجود الدّولة ولا على روح بني قابي بوصفها وسيلة لترسيخ سيادة وهيمنة الفهم السّياسيّ الذي يُعدّ أولويّةً للمصلحة الوطنيّة في السّياسة التركيّة، ويفتح الطريق أمام إعادة هيكلة النّظام السّياسيّ"<sup>29</sup>. ويظهر في العناوين الفرعيّة الثمانية جميعًا السّياق السّياسيّ لمرحلة ما بعد 15 يوليو/ تموز 2016 وفق تأويل حزب الحركة القوميّة، فيرى بهجلي 15 يوليو/ تموز المحاولة الكبيرة الأخيرة التي تهدّد بقاء الدّولة والشّعب، ويعدّ حزب الحركة القوميّة ضمانًا لـ "دولت أبد مدّت" و"ملت أبد مدّت"، يعني أنّ الحزب الحركة القوميّة هو "ضمان" بقاء الدّولة والشّعب.

إنّ موقف حزب الحركة القوميّة مع التّصالح المجتمعيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ في وجه تنظيم غولن الإرهابيّ وحزب العمال الكردستانيّ وسائر التّنظيمات الإرهابيّة، ويأتي تحقيق الوحدة الوطنيّة بين الأهداف الأوليّة لحزب الحركة القوميّة. إضافةً إلى ذلك، يقترح حزب الحركة القوميّة مسيرة الحضارة لبناء "تركيا الدّولة الرّائدة"، هذه المسيرة تستمدّ مبادئها المعنويّة من المناهل الإسلاميّة التركيّة، وأسّسها الثّقافيّة من قيمنا القديمة، كما سيّتمدّ على مسيرة الحضارة هذه لتتحوّل تركيا إلى دولة شامخة، واثقة بنفسها، وواقفة على رجليها اعتمادًا على قدراتها الذاتيّة، تؤمّن حياةً كريمةً للنّاس الأحرار بعيدًا عن المجاعة، وأخيرًا تشقّ هذه المسيرة الباب أمام اكتساب العولمة بعدًا أكثر إنسانيّةً، وتقليل انعدام العدل النّاجم من العولمة، وزيادة التّضامن بين الشّعوب<sup>30</sup>، هذا يعني أنّ المسألة الأساسيّة بالنّسبة لحزب الحركة القوميّة هي ضمان بقاء الدّولة والشّعب. ولا بدّ من ضمان جميع الحريّات بشرط أن تخدم هذا الهدف.

يركز البيان الانتخابي لحزب الحركة القومية بشكل كبير على مواقف حزب الحركة القومية بعيداً انقلاب 15 يوليو/ تموز 2016، وفعالياته وأفعاله في هذا الإطار، وباستثناء القسم الأخير بعنوان "سياساتنا" يتطرق حزب الحركة القومية في كامل بيانه الانتخابي إلى أهمية الكفاح والنضال يبدأ بيد مع حزب العدالة والتنمية، والتشديد على تغيير الدستور، ووضع نظام الحكومة الجديد موضع التنفيذ، وتجديد الانتخابات بناءً على الدعوة في الاجتماع الذي جرى في مجموعة البرلمان 17 أبريل/ نيسان 2018؛ يحمل أهمية كبيرة لفهم مواقف حزب الحركة القومية بعيداً انقلاب 15 تموز، والأسباب الكامنة وراءها.

وأخيراً نتطرق إلى نقطة أخرى في بيانه الانتخابي. إن حزب الحركة القومية قدّم كغيره من الأحزاب وعوداً للنخبين في بيانه الانتخابي تحت عنوان "سياساتنا"، وقد اجتمعت هذه الوعود تحت خمسة عناوين فرعية، هي: الدولة والإدارة العامة الذكيّة، والعدالة، ومكافحة الفساد، والاقتصاد، والتحول الصناعي والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (كوبي)، ولنختتم هذا البحث بذكر بعض أبرز الوعود الواردة في هذه العناوين: تسريع الإصلاحات البنوية في المجالات التي يتطلبها الاقتصاد، تقليل الضرائب وأعباء التقيّص عن الحرفيين والفلاحين، إلغاء ضريبة وقود المازوت الذي يستعمله المزارع، إعطاء السائقين والعاملين في مجال الصحة تعويضات التّلف، تحسين ظروف عمل العناصر الأمنية وتعزيز حقوقهم الأساسية، إلغاء امتحانات دخول الجامعات، منح حق العمل لجميع يتامى الشهداء، إحداث الكوادر بحيث يؤمّن تعيين جميع المعلمين حسب الأقدميّة، الحد من العنف ضدّ المرأة واستغلال الأطفال، إنزال أشدّ العقوبات في الجرائم المرتكبة ضدّ النساء والأطفال، تأمين دعم المساعدات العدليّة، إلغاء مهلة الحق في رفع الدعاوى. ومن الجدير بالذكر أنّ دولت بهجلي جدّد وعده بوضع مرّاتٍ للتعفو عن المحكومين، الأمر الذي لفت الانتباه وأثار الجدل.

## المرشّحون:

قبل الوقوف عند مرشّحي حزب الحركة القومية من أجل الانتخابات البرلمانيّة 24 يونيو/ حزيران 2018، دعونا نتوقف عند أمرين اثنين: أولهما أنّ حزب الحركة القومية لم يرشّح أحداً لرئاسة الجمهورية، وأعلن مسبقاً دعمه وتأييده لرجب طيّب أردوغان في الانتخابات المذكورة. ثانيهما أنّ حزب الحركة القومية خسر أسماءً مهمّةً جدّاً، بسبب التنافس داخل الحزب الذي اشتد بعد الانتخابين اللذين جرى عام 2015، فقد انضمّ معظمهم إلى الحزب "الجيد" لممارسة السياسة؛ نذكر منهم مرّال أقشّتر، وأوميت أوزداغ، وكوراي أيدن، وأوزجان ينجري، ويوسف خلّج أوغلو، وعبد القادر أق جان، ودورسون مساوات درويش أوغلو، ولطفي توركان، ودورموش يلماز، وقدير قوج دمير، وأويغور صبحي أكتان، وقره بك قدري قره أوغلو، ودادا بيرم، وياوز تميزلر. والقائمة تطول وتطول، ولا داعي لذكرها بالكامل، المهمّ هو أنّ حزب الحركة القومية خسر قسماً كبيراً من كوادره بعد تأسيس الحزب "الجيد".

ولدى النظر إلى قائمة المرشحين للانتخابات البرلمانية 24 يونيو/ حزيران 2018 نجد أن قوائم حزب الحركة القومية تخلو من شخصيات مهمة أخرى غير الذين انضموا إلى الحزب "الجيد" من أمثال: أوقطاي وورال، ومحمد برصك، وأحمد كنان طنري قولو، وسيف الدين يلماز، ومصطفى ميت، ومحمد غونال، ومحمد نجم الدين أخرس أوغلو، وأوقطاي أوزترك. لكن بقاء أوقطاي وورال ومحمد برصك خارج القوائم كان بالفعل مفاجأة، ولم يستطع أكمل الدين إحسان أوغلو، وشوكت جتين، وأتيلا قايا، وذهني أجه، وأوغوز طور - التقدّم بطلب الترشح للانتخابات البرلمانية، ولهذا السبب برزوا باعتبارهم الأسماء التي لم يتم ترشيحها مرة أخرى.

وهكذا نجد أن قائمة المرشحين النهائية لحزب الحركة القومية خلت من الشخصيات المهمة للأسباب التي ذكرناها سابقاً. مع ذلك نجد في قائمته 22 نائباً من أصل 35 نائباً، وهم كالآتي: دولت بهجلي، ومولود قره قايا، ومحرم واري، وأركان خبرال، وزحل طوبجو، وأحمد سليم يورداقول، ودينز ديب بويلو، وعصمت بيوك أطمان، وأمين خلوق أيهان، وكامل أيدن، وجلال عدن، وإسماعيل فاروق أقصو، وأرزو أردم، وأديب سميح بالجين، وعزت علوي يوتتر، وصفوت سنجقلي، ومصطفى كلايجي، وأركان أفجاي، وباقي شيمشك، ومحمد ألدوغان، وروحي أرسوي، وأرهان أسطه. وما عدا هذه الأسماء التي دخلت القائمة مرة أخرى يمكننا أن نذكر يشار يلدرم، وأولجاي كيلاوز، ومصطفى هدايت وهب أوغلو، وسدير دورماز، وحسن كاليونجو، وتامر عثمان أوغلو، وإسماعيل أوزدمير، وجمال أنغين يورت. وأخيراً نلاحظ أن حزب الحركة القومية أعطى مكاناً للشبان في قوائمه ولو بشكل ضئيل، وفي هذا الإطار نذكر ولي أغوز خان أوزترك وعلي أوزكان باعتبارهما المرشحين بعمر 18 عاماً. ونذكر من بين بقية الشبان: شعلة أوجاقي أوغلو، وأحمد جان أرباش، وفلز غاغين، وصالحه غولجه كوكجه، وبكير أنس جبار أوغلو<sup>31</sup>.

### نتائج الانتخابات:

انطلاقاً من استطلاعات الرأي العام قبيل 24 يونيو/ حزيران 2018 قال الإداريون والمتحدثون باسم الشركات المتخصصة في استطلاعات الرأي: إن أصوات حزب الحركة القومية ستبقى دون المستوى التي بلغت في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2015، وإن فرصة التمثيل في البرلمان صعبة جداً أمام حزب الحركة القومية في حال غياب تحالف الجمهورية الذي يجمع بينه وبين حزب العدالة والتنمية، لكن حزب الحركة القومية حقق نتائج تستحق التقدير يوم 24 يونيو/ حزيران 2018، حيث حصل على 11.1٪ من مجمل الأصوات، فخابت السيناريوهات السيئة التي ظهرت بشأنه، ويجب ألا ننسى أن هذه النتيجة تستحق التقدير؛ لأنها تحمل أهمية حيوية أخرى بالنسبة لحزب الحركة القومية في ظل خسارته عدداً من الأسماء البارزة عقب سباق القيادة العامة؛ لأن الحزب "الجيد" عندما خاض حياته السياسية جمع جلّ كوادره من حزب الحركة القومية، ومن ثم فإن النتيجة التي أسفرت عن انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 رغم هذه الخسارة رسمت الابتسامة على وجه حزب الحركة القومية<sup>32</sup>.

حزب الحركة القومية	7 حزيران 2015	1 تشرين الثاني 2015	24 حزيران 2018
	%	%	%
باطمان	1.0	0.6	1.2
ديار بكر	1.1	0.4	1.4
آغري	2.6	1.5	2.5
ماردين	1.1	0.8	2.6
وان	2.7	1.1	3.08
سيرت	2.4	1.5	3.5
موش	1.9	1.3	3.7
هكاري	2.5	1.4	3.7
شرناق	2.4	1.2	4.01
بتليس	3.9	1.9	4.08
قرقلر ألي	21.4	12.4	4.8
أدرنة	15.8	10.7	5.05
تونجلي	5.9	2.6	5.7
بينغول	2.8	1.8	5.8
إزمير 1	12.8	11.3	5.9
موغلا	18.9	14.9	6.4
أردخان	7.8	8.9	6.7
إزمير 2	14.6	11.4	6.7
جناق قلعة	20.0	15.6	6.9
قارص	14.0	12.5	7.2
سينوب	17	8.7	7.2
بالي كسير	20.3	14.8	7.5
تكير داغ	15.2	10.3	7.6
يالوفا	19.5	9.9	7.7
آيدن	18.1	15.8	8.09
إسطنبول 2	11.3	8.0	8.1
إسطنبول 1	10.5	8.6	8.2
إسطنبول 3	11.5	9.0	8.5
آديان	4.2	3	9.15
دنيزلي	18.3	14.7	9.2
شانلي أورفة	5.6	2.7	9.2
بيلاجيك	25.8	14	9.3
أسكي شهر	16.8	12.7	9.9

الجدول 3: الولايات التي حصل فيها حزب الحركة القومية على أقل الأصوات

إن حزب الحركة القومية قدم كغيره من الأحزاب وعوداً للناخبين في بيانه الانتخابي تحت عنوان "سياساتنا" وقد اجتمعت هذه الوعود تحت خمسة عناوين فرعية هي: الدولة والإدارة العامة، الذكاء والعدالة، ومكافحة الفساد والاقتصاد والتحول الصناعي والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

عند مقارنة أداء حزب الحركة القومية في انتخابات 24 يونيو/ حزيران بأدائه في الانتخابات السابقة وأداء الأحزاب الأخرى، أخذت المناطق الانتخابية مرجعاً - تظهر أمامنا أمورٌ تستحق الانتباه:

أولها أن حزب الحركة القومية خسر الأصوات في 45 منطقة انتخابية، وعند النظر إلى الولايات التي ازدادت فيها أصواته نلاحظ أن حزب العدالة والتنمية خسر بعض أصواته، ولا شك أن المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول هي من بين أكثر المناطق الملحوظة

ضمن الـ 45 منطقة انتخابية. فقد خسر حزب الحركة القومية أصواته في آغري، وباطمان، وبينغول، وبتليس، ودياربكر، وهكاري، وأغدير، وماردين، وموش، وسيرت، وشانلي أورفة، وشرناق، وتونجلي، ووان. كما نلاحظ أن حزب العدالة والتنمية ازدادت أصواته في بعض هذه الولايات. وسجلت أصوات حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية ارتفاعاً في آغري وبتليس وهكاري وماردين وسيرت وشرناق وتونجلي ووان. بالمقابل شهدت آديان وبتاطمان وبينغول ودياربكر وإغدير وموش وشانلي أورفة ارتفاعاً في أصوات حزب الحركة القومية وانخفاضاً في أصوات حزب العدالة والتنمية، في هذه الحالة نلاحظ تحسناً واحداً ملحوظاً بالنظر إلى النتائج في شانلي أورفة على سبيل المثال، وهو ارتفاع أصوات حزب الحركة القومية بشكل يساوي معدل انخفاض أصوات حزب العدالة والتنمية، وينطبق الأمر ذاته في آديان، فالتغير الوحيد الذي يستحق الملاحظة هنا يلاحظ في أصوات حزب العدالة والتنمية، وبذلك يمكن القول إن أصوات حزب العدالة والتنمية توزعت بين حزب الحركة القومية والحزب "الجيد" في آديان. لكنه من الخطأ نسبة ازدياد أصوات حزب الحركة القومية في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية بشكل كامل إلى خسارة أصوات حزب العدالة والتنمية؛ لأن حزب العدالة والتنمية زاد من أصواته بالتوازي مع ازدياد أصوات حزب الحركة القومية في بعض المناطق الانتخابية المذكورة أعلاه، وارتفعت أصوات حزب الحركة القومية بالتوازي مع انخفاض أصوات حزب الشعوب الديمقراطي، رغم وجود تغيير ملحوظ في أصوات حزب العدالة والتنمية كما في موش مثلاً.

ثانيها: عند النظر إلى الولايات التي انخفضت فيها أصوات حزب الحركة القومية يمكننا أن نتوصل إلى تقييم آخر، ففي انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 خسر حزب الحركة القومية أصواتاً في 42 منطقة انتخابية، ومن بين هذه المناطق الانتخابية (أضنة، وأماسيا، وأنقرة 1، وأنطاليا، وأردخان، وأرتوين، وبالي كسير، وبيلاجيك، وبودور، وبورصة، وجناق قلعة، وجانقري، دنيزلي، وأضنة، وأسكي شهر، وغريسون، وغومشخانة، وإسبارطة، وإيجل، وإسطنبول 1، وإسطنبول 3، وإزمير 1، وإزمير 2، وقره بوك، وقارص، وقرقلر آلي، وقير شهر، ومانيسا، وموغلا، نوشهير، وعثمانية، وسينوب، وتكير ضاغ، وأوجك، والوفاء)، ولم



تزداد أصوات حزب العدالة والتنمية مقابل انخفاض أصوات حزب الحركة القومية إلا في ثلاث مناطق انتخابية، هي: أردخان، وأدرنة، وقارص. وانخفضت أصواتها فيما عدا هذه المناطق الانتخابية الثلاث، وذلك نتيجة ذهاب الأصوات إلى الحزب "الجيد" عمومًا.

وأخيرًا نلقي نظرةً إلى الولايات التي حصل فيها حزب الحركة القومية على أقل الأصوات. الجدول 3 يبين المناطق الانتخابية التي بلغ فيها معدّل أصوات حزب الحركة القومية دون 10 ٪ في انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018، بعض هذه المناطق هي المناطق الانتخابية التي يصعب على حزب الحركة القومية الحصول على الأصوات فيها منذ القدم، والتي يعيش فيها الأكراد بكثرة، ونذكر منها آديمان، وأغري، وأردخان، وباطمان، وبينغول، وبتليس، ودياربكر، وهكاري، وماردين، وموش، وسيرت، وشانلي أورفة، وشرناق، وتونجلي، ووان. وكما قلنا سابقًا شهدت هذه المناطق الانتخابية عدا أردخان ارتفاعًا نسبيًا في أصوات حزب الحركة القومية مقارنةً بأصواته في الانتخابات السابقة. من جانب آخر، يشير الجدول 3 إلى نتيجة مثيرة، ألا وهي أن العديد من المناطق الانتخابية التي حصل فيها حزب الحركة القومية على 15 - 20 ٪ من الأصوات في انتخابات 1 يونيو/ حزيران - 2015 شهدت استمرارًا لانخفاض حادّ في الأصوات الذي حصل بدايةً في انتخابات 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، ثمّ في انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018، وبقيت أصوات حزب الحركة القومية دون عتبة 10 ٪ في ولايات، مثل: جناق قلعة وبيلاجيك ودينزلي وأدرنة وأسكي شهير وقرقلر ألي وموغلا وتكير داغ وبالوفا. وهناك انخفاض ملحوظ في أصوات حزب الحركة القومية في المناطق الانتخابية الثلاث بإسطنبول، والمنطقتين الانتخابيتين بإزمير. ولنختم هذا الموضوع بالنظر إلى انتقال الأصوات في الولايات التي انخفضت فيها أصوات حزب الحركة القومية من 15-20 ٪ إلى ما دون 10 ٪. في آديمان مثلًا انخفضت أصوات حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، بالمقابل، يُلاحظ ارتفاع طفيف في أصوات حزب الشعوب الديمقراطي. بناءً عليه يمكن القول: إن أصوات حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية ذهبت إلى الحزب "الجيد"، إضافةً إلى ذلك يمكننا القول: إن انخفاض أصوات حزب الشعب الجمهوري ذو صلة بارتفاع أصوات حزب الشعوب الديمقراطي. وحدثت حالةً مشابهةً في بلي كسير أيضًا، حيث انخفضت أصوات حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري، وحصل ارتفاع طفيف في أصوات حزب الشعوب الديمقراطي، ومن المحتمل أن يكون الحزب "الجيد" قد أخذ الأصوات من حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية. ثمّة ولايات أخرى انخفضت فيها أصوات حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية، وذهبت فيها الأصوات المفقودة إلى الحزب "الجيد"، وهي بيلاجيك وأسكي شهير وجناق قلعة. إلى جانب ذلك خسر حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري الأصوات في قرقلر ألي وموغلا وأدرنة، في حين حافظ حزب العدالة والتنمية على

أصواته أو حقق ارتفاعاً، هذا يعني أنَّ الحزب "الجيد" هو الذي استفاد بالأكثر من أصوات حزب الحركة القوميَّة وحزب الشعب الجمهوريِّ في قرقلر آلي وموغلا وأدرنة.

اعتماداً على البيانات المتعلقة بحزب الحركة القوميَّة يتضح بإيجاز أنه خسر أصواتاً في بعض المناطق الانتخابية من جانب، وعوّض هذه الخسارة في بعض المناطق الأخرى عن طريق الأصوات القادمة من حزب العدالة والتنمية تحديداً. من جانب آخر يتبين في المناطق التي شهدت انخفاضاً لأصوات حزب الحركة القوميَّة - انخفاضاً لأصوات حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوريِّ، وفي مناطق انتخابية أخرى نرى أنَّ حزب الشعب الجمهوريِّ هو الوحيد الذي خسر أصواته، وأنَّ خسارة الأصوات هذه كانت لمصلحة الحزب "الجيد".

### الخاتمة:

إنَّ قابلية الحركة لدى حزب الحركة القوميَّة تقيدت أحياناً بسبب تقديسه الدولة والشعب، وهذا التقييد الخاصُّ بحزب الحركة القوميَّة عرفل السياسات التي أراد حزب العدالة والتنمية تطبيقها في تركيا منذ عام 2002. فقد وجَّه حزب الحركة القوميَّة انتقادات شديدة اللهجة ضدَّ حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالقضية الكردية، ومحاولات الإصلاح انسجاماً مع الاتحاد الأوروبي، والمشكلات التي وقعت في شأن قبرص، وكتابة الدستور، والترتيبات القانونية التي أريد القيام بها في هذا الإطار، وبسبب هذه الاعتراضات التي تقوم على وضع بقاء الدولة والشعب في المركز قيل: إنَّ حزب الحركة القوميَّة يقوم "بسياسة بدون سياسة"، وأنه يشكل مصدرًا للأفعال التي تُضيق مجال السياسة، أو أنه يتبنى لغةً سياسيةً سلبيةً. وعندما تناول كاتب هذا المقال مواقف حزب الحركة القوميَّة في سياق الانتخابات في عام 2015، جاء على ذكر مزاعم مشابهة<sup>33</sup>. بالمقابل يجب القول: إنَّ قيادة حزب الحركة القوميَّة رسمت نمطاً مغايراً جداً عبر الإستراتيجية التي تبنتها منذ العامين الماضيين. ومما لا شك فيه أنه لا يمكن حصر أفعال دولت بهجلى التي فتحت الانسدادات السياسية بالأفعال التي قام بها في الفترة التي تلت 15 يوليو/تموز 2016، فتخطي الأزمات السياسية بخوض الانتخابات المبكرة عامي 2002 و2007، تمَّ بتشجيع دولت بهجلى، ومع هذا بقي حزب الحركة القوميَّة خارج البرلمان في الانتخابات المبكرة الأولى عام 2002، ولكن الانتخابات التي جرت بعيداً تخطي الأزمة التي حدثت بسبب التصويت على رئاسة الجمهورية عام 2007 فتحت الباب أمام جلوس حزب الحركة القوميَّة على مقاعد البرلمان مرةً أخرى، هذا يعني أنَّ بهجلى زعيم حزب الحركة القوميَّة أدى دور الوسيط في تخطي الأزمات السياسية المهمة في اللحظات الحرجة بأفكاره وأفعاله، ومن ثمَّ لا يمكننا اعتباره مجرد لاعب متقيد بلغة السياسة السلبية، كما أنَّ تشديده على بقاء الشبان بعيداً عن الشوارع في اللحظات الحرجة، وعدم الإطاحة بالحزب السياسي الحاكم المنتخب إلا بناءً على خيار الشعب ورغبته - أدى دوراً مؤقتاً للحدِّ من الأزمات المحتملة، ومن هنا فإنَّ المقاومة التي أبدتها بهجلى في وجه الجهود الرامية للحيلولة دون انتخاب شخص من حزب العدالة والتنمية لرئاسة الجمهورية، من قبيل مؤتمرات الجمهورية عام 2007 وقرار

367 والإندازار الإلكترونيّ، وموقفه حيال أحداث غزي بارك- لم تعرقل السياسة، بل فتح الطريق أمامها.

قبل ثلاثة أعوام من الآن لم يكن هناك أيّ تعاون بين حزب الحركة القوميّة وحزب العدالة والتنمية، ولكن في الفترة الأخيرة رأينا أنّ حزب الحركة القوميّة تخلّى تماماً عن موقفه هذا، ولا نكون مخطئين إن قلنا: إنّ التعاون بينهما يعود بالدرجة الأولى إلى المواقف الإيجابية لدولت بهجلي. كيف يمكن تعليل هذا التغيّر في مواقف بهجلي؟ يلاحظ قبل كل شيء أنّ التّطوّرات التي حصلت في إطار محاولة الانقلاب 15 يوليو/ تموز 2016 كانت العنصر الرئيس وراء التّحوّل الحاصل في مواقف بهجلي. فقد أكد أنّ دعمه لحزب العدالة والتنمية في مكافحة تنظيم غولن الإرهابيّ والتنظييات المشابهة التي تهدّد بقاء الدّولة والشّعب واجبٌ يُحتمّه تقليد حزبه؛ لأنّ محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز تمثّل في نظر بهجلي "النقطة التي تنتهي عندها مصالح الحزب"<sup>34</sup>. إلى جانب ذلك يبدو أنّ المسافة بين حزب الحركة القوميّة وحزب العدالة والتنمية قصّرت عبر وسائل أخرى، وفي مقدّمة العوامل التي سهّلت التّعاون بينهما يأتي التّقارب الذي حصل في مسائل عديدة بما فيها المسألة الكرديّة، والعلاقات مع الاتحاد الأوربيّ، والإستراتيجيّات التي تبنتها تركيا في سوريا، والعمليّات التي تنفذها، والخطاب المحليّ والوطنيّ الذي جاء به حزب العدالة والتنمية في الأعوام الماضية، كما يمكن الزّعم أنّ المشكلات التي نشأت من الصّراع داخل حزب الحركة القوميّة؛ لها تأثيرٌ على التّحوّل الذي حصل في علاقات بهجلي مع حزب العدالة والتنمية.

وأخيراً؛ حقّق حزب الحركة القوميّة مفاجأة كبيرة في انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018، حيث بلغت معدّلات أصواته مستويات فوق التّوقعات، وضمن بذلك وجوده السّياسيّ، وصارت له مكانة مرموقة في سياسة البلاد، بالأحرى حصل على فرصة الاحتفاظ بحقه في أن يكون صاحب الكلمة في قضايا البلاد، وأسهم في إعداد الوسط السّياسيّ الذي يتحرّك فيه حزب العدالة والتنمية ورجب طيّب أردوغان بمزيدٍ من الأريحيّة.

## الهوامش والمصادر :

1. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ حزب الحركة القوميّة كغيره من الأحزاب السّياسيّة أُغلق في 12 سبتمبر/ أيلول 1980. وأبدي حزب الحركة القوميّة قبيل 12 سبتمبر/ أيلول فعاليّاته أوّلاً باسم حزب المحافظين. ثم باسم حزب العمل القوميّ. وفي 24 يناير/كانون الثّاني 1993 تغيّر اسمه من حزب العمل القوميّ إلى حزب الحركة القوميّة.
2. الطّورانيّة: حركة سياسيّة قوميّة ظهرت بين الأتراك العثمانيّين أواخر القرن الثّاسع عشر لتوحيد أبناء العرق التركي الذين ينتمون إلى لغة واحدة وثقافة واحدة. المترجم.
3. حرّ. عائشة. "نهال أدسيس ورجاء نركان ودعوى الطّورانيّة". صحيفة راديكال. <http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ayse-hur/nihal-atsiz-reha-oguz-turkkan-ve-turancilar-davasi-/1120725>

4. وبقية الأشخاص الذين كانوا في مجموعة الأربعة عشر شخصاً انضموا لدى عودتهم من المنفى إلى أحزاب سياسية مختلفة. وانضم بعضهم إلى حزب الشعب القومي الجمهوري كما ذكرنا. من جانب آخر. دخل مظفر قران البرلمان باسم حزب العمال التركي (TİP) في انتخابات 1965. وتسابق أورهان كابي باي وأورخان أركانلي وعرفان صولمزلر باسم حزب الشعب الجمهوري (انظر: خليل بركتاي. "الثوناني (10). مجلس الاتحاد القومي (MBK) ومجموعة الأربعة عشر شخصاً والإعدامات".  
<http://www.serbestiyet.com/yazarlar/halil-berktay/belgesel-10-mbk-14ler-ve-idamlar-700689>.
5. Çınar, A. and Arıkan, B.. "The Nationalist Action Party: Representing the State. the Nation or the Nationalists". Turkish Studies. vol 3.. no. 1. p. 35
6. من أجل المشاحنات الداخلية التي حصلت في حزب الحركة القومية عام 2016 انظر: سنا. "تركيا في عام 2016". أنقرة، سنا، 2016.
7. حصرت الحركة الطورانية أو البانطورية نفسها ضمن الجغرافيا التركية، ولاسيما في الأعوام التي تلت إعلان الجمهورية.
8. Cizre, Ü. "The Ideology and Politics of the NAP of Turkey". CEMOT. no. 13. 1992. p. 146
9. غوان غوركان أوزتان. يؤكّد أنّ الصدام أو التماس مع تصوّر الدولة مميزة عامّة تخصّ اليمين التركي. وقد قمتُ هنا بإسناد هذه الميزة إلى حزب الحركة القومية. (انظر: غوان غوركان أوزتان. "حول (فتيشية) الدولة في اليمين التركي" [أي تحوّل الدولة عندهم إلى صنم مقدّس]. من أجل الشعب والفتيشيات [الصنميات] ورموز الأعداء.
10. جينار، مندرس. "دراسة تحليلية لجدية الدولة". القومية والفاشية وحزب الحركة القومية. جمع وإعداد: س. أونغيدر. منشورات Aykırı، إسطنبول 2002.
11. بورا. ط. "التيارات /Cereyanlar". منشورات إلتيشيم، إسطنبول، ص331.
12. Öniş, Z.. "Globalization, Democratization and the Far Right: Turkey's Nationalist Party in Critical Perspective. Democratization. vol. 10. no. 1. p. 44
13. Başkan, F.. "The Crossroads of Ideological Divides: Cooperation Between Leftist and Ultranationalist in Turkey". Turkish Studies. vol. 6. no. 1. p. 97
14. Avcı, G.. "The Nationalist Party's Eurosepticism: Party Ideology Meets Strategy. South European Society and Politics. vol. 16. no. 3. p. 441
15. بورا. ط. "اليمين التركي: محاولة الفكر السياسي من الناحية التاريخية". من أجل الشعب والفتيشيات ورموز الأعداء، منشورات إلتيشيم، إسطنبول 2012.
16. بورا. ط. وجان. ك. "الدولة وأوجاق والدركاه والحركة المثالية بدءاً من 12 سبتمبر/أيلول ووصولاً إلى التسعينيات". منشورات إلتيشيم، إسطنبول 2009.
17. علي أصلان. "السياسة والانتخابات في تركيا من 7 يونيو حزيران إلى 1 نوفمبر تشرين الثاني" سنا. أنقرة 2015.
18. دولت بهجلي. 20 ديسمبر/كانون الأول 2005. [http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel\\_baskan/konusma/109/index.html](http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel_baskan/konusma/109/index.html)
19. حرّيت. 07. 08. 2013. "بهجلي: نعم إن أزعجتكون هي المحاسبة الكبرى في تاريخ الجمهورية التركية". <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/bahceli-evet-ergenekon-cumhuriyet-tarihinin-en-buyuk-hesaplamasi-24476950>
20. [http://www.mhp.org.tr/usr\\_img/\\_mhp2007/kitaplar/NedenHayir.pdf](http://www.mhp.org.tr/usr_img/_mhp2007/kitaplar/NedenHayir.pdf)
21. أنا. ه. "رسالة الاستفتاء: سياسة جديدة وتركيا جديدة". برنامج الرأي المفتوح (Açık Görüş) على قناة ستار التلفزيونية، 19 سبتمبر/أيلول 2010.
22. Celep, Ö.. "Turkey's Radical Right and the Kurdish Issue: the MHP's Reaction to the 'Democratic Opening'". Insight Turkey. vol. 12. no. 2. 2010. p. 136

23. Celep. Ö. "Perspectives on Turkey's 2017 Presidential Rerefandum. Middle East Review of International Affairs Online. vol. 21. no. 1. 2017
24. أتاه. ه. وطاشتان. ج. "أحداث غزي بارك بين الحقيقة والخيال". سنا، أنقرة 2013.
25. Balcı. Ş. and Bekiroğlu. O.. "The MHP's Lost Coalition Opportunity: Political Communication. Discourse and Strategies in the June and November 2015 Elections. Insight Turkey. vol. 17. no. 4. p. 217
26. بهجلي. د. 7 أغسطس/آب 2016. [http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel\\_baskan/konusma/4120/index.html](http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel_baskan/konusma/4120/index.html)
27. بهجلي. د. 9 أبريل/نيسان 2017. [http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel\\_baskan/konusma/4243/index.html](http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel_baskan/konusma/4243/index.html)
28. بهجلي. د. 26 مايو/أيار 2018. [http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel\\_baskan/konusma/4422/index.html](http://www.mhp.org.tr/htmldocs/genel_baskan/konusma/4422/index.html)
29. حزب الحركة القومية. "البيان الانتخابي للانتخابات العامة البرلمانية 24 يونيو/حزيران 2018". أنقرة 2018، ص4.
30. حزب الحركة القومية. "البيان الانتخابي للانتخابات العامة البرلمانية 24 يونيو/حزيران 2018". أنقرة 2018، ص22.
31. حرّيت. "تحدّدت قائمة مرشّحي حزب الحركة القومية". <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/son-dakika-mhpnin-aday-listesi-belli-oldu-40840406>
32. هنا يجب الانتباه إلى نقطة. وهي أنّ حزب الحركة القومية لم يُسيّر حملةً انتخابيةً تستحقُّ التّقدير قُبيل انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018. فقد كانت الحملة الانتخابية بقيادة دولت بهجلي هادئةً وباهتةً نسبيًا مقارنةً مع اللّاعبين الآخرين. لكنّه بالمقابل يصعب القول: إنّ النّتيجة تُعبّر عن نجاح حزب الحركة القومية وحده. فقد لوحظ -كما في الانتخابات السّابقة- أنّ النّتائج المكتوبة في خانة حزب الحركة القومية تظهر بصورةً مستقلةً نسبيًا عن أدائه قُبيل الانتخابات؛ لأنّ نجاح أو إخفاق اللّاعبين الآخرين يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في حزب الحركة القومية. وفي الانتخابات الأخيرة كان حزب الحركة القومية أكثر الأحزاب التي استفادت من خسارة الأصوات التي حصلت في حزب العدالة والتّنمية، ويمكننا رؤية ذلك بسهولة عند مقارنة أصوات الأحزاب في الانتخابات السّابقة بأصواتها في انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018.
33. م. ألتون أوغلو. "انتخابات 2015 وعهد الحزب الحاكم في تركيا". سنا، أنقرة 2015.
34. برهان الدين ضوران. "الانتقال إلى النّظام الرّئاسيّ ومسألة 'البقاء'". صباح. 20 يناير/كانون الثّاني 2017.